جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: - عبد الناصر حسناوي

- عبد الوهاب دعدوش

بعنوان

التدقيق المحاسبي في شركات التأمين

(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين)

أعضاء لجنة المناقشة

بوعافية سمير	أستاذ محاضر _أ_	رئيسا
قاسمي محمد اليمين	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا
وارث سعيد	أستاذ مساعد -أ-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وأله ومن وفى أما بعد، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وإخوتي وأخواتي وإلى كل من أحببت وإلى كل من علمني حرفا.

عبد الوهاب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا وسددا خطانا، فبفضل الله تعالى وبفضل الوالدة حفظها الله وصلنا إلى هذه الثمرة من المسيرة الدراسية بهذا العمل المتواضع.

أهدي تحياتي إلى والدي رحمه الله وكل من دعمني في كل مسيرتي أمي وأخوتي حفضهم الله وإلى جدي رحمه الله وإلى أصدقائي وإلى كل من أحببت.

عبد الناصر

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا العمل، كما لا ننسى أن نتوجه بالامتنان والشكر لكل من علمنا وأعاننا من أساتذة ومشرفين ونخص بذكر الأستاذ المشرف محمد أمين قاسمي

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور التدفيق في شركات التأمين، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراستنا للتدقيق في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التدقيق عملية مبنية على نهج فكري والحكم المهني الأخير ضروري لإبداء رأي المدقق إتجاه الشركة ومن الضروري عليه إتباع الطريقة المناسبة والأمر متروك له في اختيار الطريقة الأنسب التي تمكنه من إبداء رأيه، ولايمكن للمدقق مراقبة جميع معاملات الشركة لذلك وجب عليه استخدام تقنية العينة وإخضاعها للفحص والرقابة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، تأمين، توصيات، رقابة.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance and rôle of the flow in insurance companies, and for this, the analytical descriptive approach was relied on, through our study of the audit of the Algerian insurance and reinsurance company, the study has reached several results, the most important of which are: the audit is a process based on an intellectual approach and the last professional judgment is necessary to express the auditor's opinion in the direction of the company, and it is necessary for him to follow the appropriate method and it is up to him to choose the most appropriate method that enables him to express his opinion, and the auditor cannot monitor all the transactions of the company, so he had to use the sample technique and subject it to for examination and control.

Keywords: audit, insurance, recommendations, control.

فهرس المحتويات

ملخص	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين	
المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة والدراسات السابقة	**6**
المطلب الأول: عموميات حول التدقيق	6
المطلب الثاني: الإطار النظري للتأمين	13
المطلب الثالث: معايير التدقيق	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**25**
المطلب الأول: الرسائل الجامعية المحلية	25
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين	
المبحث الاول: تعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	32
المطلب الأول: تاريخ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	32
المطلب الثاني: نشاط الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	33
المطلب الثالث: المجال الجغرافي	34

المطلب الرابع: التطور الرئيسي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	34
المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي للشركة والوحدة الجهوية	38
المبحث الثاني: دراسة حالة	**41**
المطلب الأول: ميثاق التدقيق المحاسبي لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين	41
المطلب الثاني: إجراءات تسيير المحاسبي والمالي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	44
المطلب الثالث: تسيير الخزينة وتحويل رؤوس الأموال	49
المطلب الرابع: تقرير المدقق	50
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	73
قائمة المراجع	76
الملاحق	80
فهرس المحتويات	91

قائمة الجداول

الجدول رقم 01	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة المحلية	27
الجدول رقم 02	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
الجدول رقم 03	الوحدات التابعة لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين CAAR	34
الجدول رقم 04	تطور رقم الأعمال	35
الجدول رقم 05	سجل تحويلات البنكية والبريدية	45
الجدول رقم 06	سجل مستندات الإيرادات	46
الجدول رقم 07	سجل طلب دفاتر الشيكات	47
الجدول رقم 08	سجل مستندات المصاريف	47
الجدول رقم 09	سجل الشيكات المسترجعة	47
الجدول رقم 10	سجل الصندوق	48
الجدول رقم 11	سجل البنك	48
الجدول رقم 12	النشاط الشامل للتدفق النقدي	50
الجدول رقم 13	حساب العملاء حسب السنوات	54
الجدول رقم 14	الرصيد المحاسبي للعملاء	54
الجدول رقم 15	الديون مسترجعة	55
الجدول رقم 16	مجموع القيود المحاسبية المشكلة للرصيد	56
الجدول رقم 17	تحويل رؤوس الأموال	59
الجدول رقم 18	تحويلات رؤوس الأموال ماي 2014	59
الجدول رقم 19	مدفوعات اليومية في دائن الحساب البنكي أفريل 2014	61
الجدول رقم 20	يوضح مجموع السجلات الممسوكة وغير الممسوكة بصفة دورية	62

الجدول رقم 21	متابعة تطبيق توصيات أخر مهمة أكتوبر 2011	64

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01	تطور الصناديق الخاصة	35
الشكل رقم 02	تطور الشبكة حسب طريقة التوزيع	36
الشكل رقم 03	تطور الشبكة التجارية	36
الشكل رقم 04	تطور التعويضات	37
الشكل رقم 05	المخطط التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	38
الشكل رقم 06	الهيكل التنظيمي للوحدة الجهوية قسنطينة	38

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إيرادات غير معرفة	81
02	تحصيل غير معرف من مؤمن	81
03	مدينين أخرون	82
04	مختلف التسبيقات على الحساب	83
05	مختلف مرتجعات على الحساب	84
06	عمليات التأمين على الأشخاص	85
07	مصاريف مؤجلة	86
08	المقاربة البنكية	88
09	قائمة العملاء والتدني	89
10	قائمة الشيكات المرفوضة	90
11	قائمة الشيكات القابلة لتحصيل	90

مقدمة

تمهيد

رغم التغيرات والتطور في مجال تسيير الشركات والمؤسسات الإقتصادية يبقى التدقيق المحاسبي عملية ضرورية لضبط أداء المؤسسة ومراقبة تعاملاتها، من خلال فحص البيانات والمعطيات الصادرة عنها عن طريق التأكد من صحتها بإخضاعها للدراسة وفقا لمبادئ ومعايير وقواعد التي يمكننا من خلالها الوصول إلى نتيجة ويمكننا بلورة رايء محايد في صحة هذه المعلومات ومدى مصداقيتها مقارنة بإجراءات ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها وقواعد المعمول بها في المنشاءة الإقتصادية.

ويعتبر التدقيق المحاسبي آلية مراقبة وفحص الشركات والمؤسسات الإقتصادية لأدائها من خلال النتائج المتوصل إليها في تقارير التدقيق، مما يسمح للمخولين الإطلاع عليها الوصول إلى نظرة شاملة وواضحة وصادقة عن المنشاءة من جميع جوانبها فيسهل عليهم إتخاذ القرار المناسب وإنتهاج السياسة الرشيدة .

- **إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التدقيق في الحد من الخطر في شركات التأمين؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم التدقيق المحاسبي في شركات التأمين؟
- ما مدى إلتزام الوكالات بإجراءات التدقيق المحاسبي؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يمر التدقيق المحاسبي في شركات التأمين بمراحل عدة؛
- تلتزم شركات التأمين بمجموعة من الإجراءات في عملية التدقيق المحاسبي.

- **أهمية الدراسة:**

- تسليط الضوء على دور المدقق في كفاءة الشركة،
- التدقيق في شركات التأمين صمام للأمان لجميع التجاوزات في تطبيق الإجراءات التسيير المحاسبي والمالي.

- **أهداف الدراسة**

- إبراز مفهوم التدقيق؛
- إبراز أهمية ودور التدقيق في عملية المراقبة الداخلية في شركات التأمين.

- **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، في تحليل البيانات ووصف المعطيات في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وقد تم الاعتماد على دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال زيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مختلف الوثائق ومعالجتها محاسبيا.

- **حدود الدراسة**

– **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في سنة 2023 وتم الإعتماد على ميثاق التدقيق لشركة التأمين وإعادة التأمين لسنة 2013.

– **الحدود المكانية:** تم إجراء دراسة حال على مستوى شركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وكالة برج بوعريريج.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الأسباب الذاتية

– الميول الشخصي لمعرفة كيفية عمل المدقق وكيف يساهم في الحد من المخاطر؛

– الرغبة في زيادة رصيد المعرفي في مجال التدقيق؛

– الرغبة في تعرف على مهنة التدقيق وممارستها في الجزائر.

الأسباب الموضوعية

– موضوعنا يخدم مجال تخصصنا؛

– إثراء مكتبة الكلية.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول التدقيق في شركات التأمين، أما المبحث الثاني يتضمن دراسات سابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية في شركة التأمين وإعادة التأمين، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عموميات حول شركة التأمين.

- أما المبحث الثاني فقد تمت فيه دراسة حالة في الشركة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،

وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد

إن التدقيق المحاسبي عملية ضرورية وحيوية في كل الشركات الاقتصادية بصفة عامة، وبالنسبة لشركات التأمين بصفة خاصة، للحركة المستمرة والدائمة للأموال والتدفقات الواردة من مختلف مصالحها الإنتاجية، لذا وجب مراقبة هذه التدفقات المالية عن طريق التدقيق المحاسبي الذي يعتبر كوسيلة للمراقبة وليس غاية، وأن يعمل على رفع من مردودية شركات التامين وليس مجرد عملية روتينية بدون أهداف، ومن خلال التدقيق المحاسبي يتم فحص نقاط القوة ونقاط الضعف في شركات التأمين، ويتم مراقبة مدى إلتزام بالقواعد المحاسبية والمبادئ العامة لتسيير المحاسبي والمالي لشركات التأمين.

وفي الأساس إن التدقيق المحاسبي هو أداة رقابة داخلية بالنسبة لشركات التأمين ومن خلال التقارير المقدمة من المدققين إلى المديرية العامة لشركة التأمين، يتم إتخاذ تدابير والإجراءات اللازمة لتصدي المخاطر المختلفة من الإختلاس والتلاعبات، ويتم وضع إستراتيجية وقائية وعلاجية تساعد في ترشيد مستوى أداء لشركات التأمين، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب النظري التدقيق في شركات التأمين وعموميات حول التدقيق وتاريخه، وكذا مفهومه ومعايير التدقيق المتعامل بها في الجزائر، أما المبحث الثاني فهو مخصص لدراسات سابقة حول التدقيق المحاسبي والذي يتضمن دراسات محلية وأخرى أجنبية مع دراستنا محل البحث.

المبحث الأول: التدقيق في شركات التأمين

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التدقيق المحاسبي وأنواعه، مبادئ وأهمية التدقيق في الشركات الإقتصادية والأهداف المختلفة لتدقيق.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق:

نتطرق في هذ المطلب إلى تطور التاريخي لتدقيق وتعريفه و نبدأ ب:

أولا: التطور التاريخي لتدقيق: مر التدقيق المحاسبي بعدة مراحل من العصور القديمة إلى وقتنا الحالي والجدول التالي يبين لنا أهم المراحل الذي مر به التدقيق المحاسبي:

التاريخ	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك الإمبراطور الكنيسة الحكومة	رجل الدين الكاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال حماية الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعلية حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش وأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنك والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات الأخرى والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترم المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداء من 1990	الحكومة المساهمين هيئات أخرى	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترم المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والمدرسة التطبيقية** " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر 2006، ص07.

ثانيا: مفهوم التدقيق المحاسبي

يعرف التدقيق بأنه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتحذ من قبل المدقق لتحقق أن البيانات الختامية وقائمة المركز المالي تعكسان الوضع المالي ونتيجة الأعمال بوضوح وأنها أعدت بشكل يتفق مع الأصول المحاسبية المتعارف عليها وان تطبق بشكل متناسق من سنة إلى أخرى، وإعطاء رأي فني محايد.[1]

ويعرف أيضا بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. [2]

هو عملية فحص شامل للسجلات أو الحسابات أو الإجراءات التي يقوم بها شخص مؤهل ومدرب على هذه الأعمال تدريبا خاصا، والهدف من تدقيق الحسابات هو تقرير ما إذا كانت مصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة، وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقيما صحيحا وما شابه ذلك وقد يقوم بتدقيق الحسابات موظف من داخل الشركة أو شخص أخر من خارج الشركة يعين أو يكلف بدفاتر الخاصة بالمؤسسة، فالتدقيق فحصا انتقادي منظّم قصد الخروج برأي فني خصيصا بالقيام بهذه المهمة.[3]

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنها "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الإقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا كاملا وتوصيل النتائج للأطراف المعنية[4].

كما نجد كلا من BOUQUIN و BECOUR عرفا التدقيق "على أنه النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملائمة ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا كله وفق المعايير المحددة له".[5]

ثالثا: أهمية التدقيق

التدقيق يلعب دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد، وذلك من خلال المعلومات بمختلف أنواعها حسب طبيعة ومجال التدقيق ومنهم من يعتبر أن أهمية التدقيق تكمن في كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف لتستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، هذه الأطراف يمكن تصنيفها إلى خمسة أصناف:

1) المستثمرون

أدى ظهور المؤسسات والمصانع الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تزايد عدد المساهمين في هذه المؤسسات، وبالتالي إنفصال الملكية عن التسيير، هذا ما جعل الحاجة إلى

---

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، جمعة المواصل، الطبعة الثانية، سنة 2009، ص 11.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم التدقيق الحسابات– الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الرابعة، دار وائل لنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 13.

[3] أزهر عاطف سواد، **مراجعة حسابات التدقيق**، الطبعة الاولى، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، ص .191

[4] محمد الفيومي، عوض لبيب، **المراجعة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص11.

[5] J.C BECOUR، H Bouquin، **Audit opérationnel**، 2eme Edition، Economica، Paris، 1996.

التدقيق أمر لابد منه، حيث يتم تعيين مدقق مستقل ومحايد يقوم بمراقبة تصرفات إدارة الشركة ويقوم بإيصال المعلومات إلى المستثمرين في الشركة للاطمئنان على أموالهم.

2) مجلس الإدارة

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات التي يتم اعتماد عليها من قبل مدقق محايد ومستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، وبالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب، وتجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافأتهم.

3) البنوك والمؤسسات المالية

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

4) أجهزة الحكومة

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها التشريعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها، ومعتمدة من جهات محايدة، بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل فيها.

5) المجتمع

أصبح للتدقيق دور مهم في المجتمع في ظل المسؤولية الإجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية البيئية حيث أن للمدقق دور مهم في إرساء مبادئ التنمية المستدامة حماية المستهلك.[1]

رابعا: أهداف التدقيق

يهدف التدقيق المحاسبي إلى:

1. اكتشاف الغش والأخطاء؛
2. تحديد اليسر والتعثر المالي؛
3. إعطاء المصداقية على القوائم المالية التي تقع مسؤولية إعدادها على الإدارة؛
4. تقييم خدمات الاستشارات الإدارية؛
5. وضع مسؤولية متزايدة على اكتشاف الغش وتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار؛
6. المساعدة على ضمان وجود حوكمة شركات جيدة؛[2]
7. تطبيق إجراءات وتعليمات المؤسسة؛
8. حماية ممتلكات المؤسسة؛

[1] بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي**؛ مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق ؛جامعة غرداية؛ السنة الجامعية 2017–2018 ص 13.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، القاهرة، 2008–2009 ص88 .

9. تقييم نتائج الأعمال وفق للأهداف المرجوة؛
10. التأكد من صحة الحسابات الختامية، وخلوها من الأخطاء الحسابية؛
11. تقييم الأداء والنظام داخل المؤسسة[1].

خامسا- أنواع التدقيق [2]

لتدقيق المحاسبي عدة أنواع تختلف حسب الجهات المستخدمة، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على نحو التالي:

1- من حيث الإلتزام يوجد نوعين وهما:

1-1 التدقيق الإلزامي

يحتم القانون به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق لتدقيق في حساباتهم، واعتماد القوائم المالية الختامية لها ويترتب عن عدم القيام به وقوع مخالفه تحت طائلة العقوبات المقررة.

2-1 التدقيق الإختياري

وهو الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلتزام على وجوب القيام به، وتلك بالنسبة للمشروعات الفردية وللشركات الأشخاص والتي يكون فيها التدقيق كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة، وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.[3]

2- من حيث توقيت عمل التدقيق

1-2 التدقيق المستمر

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل، وفق البرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية، أو بطريقة غير منظمة وهذا النوع من التدقيق يتابعه المدقق بصفة خاصة في حال:

-كبر حجم المؤسسات وكذا تعدد عملياتها؛

-عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته؛

-توافد عدد كبير من مساعدي المدقق ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفه مستمرة.

2-2 التدقيق النهائي

في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بعملية التدقيق بعد انتهاء الدورة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، هذا النوع من التدقيق يصلح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المدقق عمله على الفحص وتدقيق حسابات الميزانية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، طبعة1، دار الجامعية، مصر، 2007، ص39.

[2] بن نعجة كمال، ركراكي مروان، مذكرة لنيل شهاده الماستر، **جودة التدقيق المحاسبي واثرها على طبيعة القرارات والتنافس المؤسسات**، تخصص التدقيق ومراقبه التسيير، موسم الجامعي 2017 / 2018، ص 7.

[3] رأفت سلامة وأخرون، **علم تدقيق الحسابات**، دار المسير لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص11.

3- من حيث القائم بعملية التدقيق

3-1 تدقيق داخلي

ويقوم بهذا النوع من التدقيق مدققين من داخل المؤسسة وذلك من اجل حماية أموالها وتحقيق أكبر كافية إدارية وإنتاجية ممكنة، ويعتبر التدقيق الداخلي فحص لعمليات المحاسبية للمؤسسة ودفاترها بواسطة المدقق أو قسم داخل المؤسسة له حرية الحكم والاستقلالية في التصرف، من أجل الوقوف على[1]:

- التأكد من السير الحسن لإجراءات الرقابة الداخلية؛
- التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛
- فعالية نظام الرقابة الداخلية.

3-2 تدقيق الخارجي

هو عملية رقابية من خارج المؤسسة يقوم به مدقق خارجي، يعينه المساهمون بموجب عقد، بهدف إبداء رأيه الفني المحايد وينقسم بدوره إلى أربعة أشكال:

- تدقيق خارجي قانوني؛
- تدقيق خارجي قضائي؛
- تدقيق خارجي حكومي؛
- تدقيق خارجي تعاقدي.

سادسا- مبادئ وفروض التدقيق المالي والمحاسبي

1- مبادئ التدقيق[2]

يقوم التدقيق المحاسبي على عدة مبادئ وذلك من أجل السير الحسن للتدقيق، وسوف نتطرق إلى هذه المبادئ الأساسية:

1-1 مبدا تكامل الإدراك الرقابي

ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة لطبيعة أحداث المؤسسة، وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية على هذه الأثار من جهة أخرى.

1-2 مبدا الشمولية في مدى الفحص الإختياري

ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى فحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية، وكذلك تقارير المالية المعدة بواسطه المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

---

[1] مسعودان رشدي ولغلام صدام، **مكانة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، 2015/2014، ص22.

[2] بن نعجة كمال، ركاكي مروان، **جوده التدقيق المحاسبي واثرها على طبيعة القرارات والتنافس المؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

1-3 مبدأ الموضوعية في الفحص

ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقرير الشخصي، أو التمييز أثناء الفحص وذلك إستنادا إلى عدد كافي من أدلة الإثبات، والتي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا إتجاه العناصر المدققة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون إحتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

1-4 مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية

يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشاة، وهذا المناخ تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام قيادة وسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

1-5 مبدأ كفاية الإتصال

يشير هذا المبدأ إلى الأخذ بعين الإعتبار أن تقارير المدقق للحسابات تعتبر أداة تنقل صورة صادقة وعادلة عن عمليات الإقتصادية للمنشأة لجميع الجهات المتعاملة معها، لبعث الثقة من أجل تحقيق أهداف مرجوة من هذه التقارير.

1-6 مبدأ الإفصاح

يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقارير مدقق الخارجي توضح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة ومدى تطبيق مبادئ الإجراءات المحاسبية وكل تغيير فيها، وينص هذا الإفصاح على ضرورة إظهار نقاط ضعف في الأنظمة الرقابية الداخلية للمستندات والسجلات المحاسبية.

1-7 مبدأ الإنصاف

ينص هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون معنويات وعناصر التقرير المدقق الخارجي منصفة وعادلة لجميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية.[1]

1-8 مبدأ السببية

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

2- فروض التدقيق المالي والمحاسبي:

2-1 إستقلالية المدقق[2]

يقوم مدقق الحسابات في هذا البند بعمله كمدقق لحسابات فقط، وذلك وفقا ما تضعه اتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمدقق، على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير التدقيق المحاسبي.

[1] بن نعجة كمال، **جودة التدقيق المحاسبي وأثرها على طبيعة القرارات وتنافس المؤسسات**، مرجع سابق، ص 8.

[2] يوسف محمد الجربوع، **مراجعة الحسابات بين النضري والتطبيقي**، الوراق لنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 25.

وعلى أن الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء رأيه في القوائم المالية، وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة والوضع المالي الحقيقي للمنشأة وتقديم تقارير لمستخدمي تلك القوائم.

2-2 قابلية البيانات المالية للفحص[1]

هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فإن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة، ويستمد هذا الفرض قوته من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية.

2-3 خلو القوائم المالية للفحص من الأخطاء غير العادية أو التلاعب[2]

يقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق بافتراض أن قوائم المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب، وفي حالة عدم ثبات هذه الفروض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات، وليس اختياري كما هو المفترض، حيث أن وجود هذه الأخطاء والتلاعبات يتطلب من المدقق فحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات حتى يتأكد من عدم وجود أخطاء.

2-4 وجود نظام رقابة داخلي سليم

يقوم نظام رقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم، أي أنه يؤدي إلى إستبعاد إحتمال حدوث خطأ، مما يجعل المدقق يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام رقابه سليم.

2-5 ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف

نجد أن هذ الفرض مستمد من احد فروض المحاسبة، وهو فرض إستمرارية المشروع، وهذا يعني انه اذا اتضح للمدقق أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، واذا تبين للمدقق عكس ذلك، أي إدارة المشروع تميل إلى التلاعب، وأنّ الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ ذلك بعين الإعتبار، ويكون حريص في الفترات القادمة.

2-6 عدم وجود تعارض حتمي بين محاكمة كل من المدقق الخارجية والإدارة

من خلال الواقع يتضح أن هناك تبادل للمنافع بين إدارة المؤسسة ومدقق الحسابات، فالإدارة تعتمد في إتخاذ معظم قراراتها على المعلومات التي ترتبط برأي مدقق الحسابات، وذلك لأهميتها وفائدتها لنجاح المؤسسة وتقدمها، أي أنها تستفيد من المعلومات التي تم تدقيقها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم تدقيقها عند اتخاذ قراراتها[3].

ثامنا- واجبات المدقق[4]

تتمثل فيما يتعين على المدقق الإلتزام به لإنجاز أعمال تدقيق الحسابات بشكل جيد، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] بوحفص رواني، **التدقيق المالي و المحاسبي**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة و التدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2018، ص10.

[2] بن نعجة كمال، **جودة التدقيق المحاسبي وأثرها على طبيعة القرارات وتنافس المؤسسات**، مرجع سابق، ص 8 .

[3] بن نعجة كمال، مرجع سابق، ص 8.

[4] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **علم التدقيق الحسابات النضري والعلمي**، الطبعة الأولى، دار المستقبل لنشر والتوزيع، 2009 ص 128.

- تدقيق وفحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة، وما يتضمنه من مستندات ودفاتر وسجلات وقوائم، في ضوء الإتفاق المبرم مع المدقق من حيث نطاق عملية التدقيق؛
- إعداد تقارير بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيق فيها؛
- بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تدقيق الحسابات وجمع أدلة الإثبات الكافية؛
- الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهدة[1].

المطلب الثاني: الإطار النظري للتأمين

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف للتأمين وكذالك أهميته وأهدافه، وتعريف شركات التأمين

أولا- تعريف التأمين

التأمين هو:" مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة الخسائر المالية غير المؤكدة أو نقل عبء الخطر."[2]

ويعرف أيضا على أنه: " عقد بمقتضاه يتحصل المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن له مبلغ من المال في حالة وقوع خطر معين مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق".

وبهذه الصورة فهو:" نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن، والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن الكل أو الجزء من الخسارة المالية التي إرتكبها".

ومن الناحية الإقتصادية يعرف التأمين على أنه:" أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر لجعل الخسارة التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"[3].

ورد تعريف التأمين في نص المادة 619 من القانون المدني التي جاء فيها أن: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادًا أو أي تعويض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[4].

ويمكن تعريف التأمين على أنه عملية تعاون منظمة على نطاق واسع بين العديد من المستأمنين المتعرضين للخطر المتشابه، ويكون دور المؤمن في هذه الحالة هو تجميع المخاطر وإجراء مقاصة بينهما طبقا للقانون

---

[1] المادة 34 من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010و **المتعلق بمهن خبير المحاسبة و محافظ الحسابات و المحاسبة المعتمدة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق ل 11 جوليا 2010.

[2] طايق بثينة، عباسي سلسبيل، **المحاسبة في شركات التامين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر -بسكرة- محاسبة ؛2020/2019 ص2

[3] طايق بثينة؛ عباسي سلسبيل؛ **مرجع سابق**؛ ص2

[4] امر رقم 95-07 مؤرخ في 25 يناير سنة 1995، **يتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية** رقم 13، الصادرة في 8 مارس 1995.

إحصاء بطريقة عملية تمكنه من تغطية المخاطر التي تتحقق فعلا، دون أن يتحمل المؤمن شيء من ماله الخاص[1].

ثانيا- أهمية التأمين[2]

تتجلى أهمية التأمين من خلال الأدوار التي يقوم بها والتي تتمثل في التالي:

1- الدور الاجتماعي

ويتمثل في تعاون مجموعة من الأشخاص لضمان الخطر معين، وذلك بإلتزام كل شخص منهم بدفع قسط معين لتغطية الخسائر التي قد تتعرض لأحدهم، ولعل التأمين الإجتماعي هو خير دليل على ذلك إذ تتكفل المؤسسة المعنية بالتعويض على الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها.

2- الدور النفسي

ويظهر ذلك بالشعور المؤمن له براحة البال والأمان من أخطار الصدفة التي قد تتعرض له أحيانا، والتي قد يصبح بفعلها عالة على المجتمع، وغير قادر على الكسب جراء إصابته بضرر الجسم أو نقص في أمواله أو وسائل عمله، فدور التأمين هنا منح الثقة للمؤمن له في المستقبل.

3- الدور الاقتصادي

يعتبر التأمين من الوسائل الهامة للإدخار وذلك بفعل تجميع رؤوس الأموال التي تتكون من أقساط وإشتراكات المؤمنين، ذلك لأنه بحكم التجربة ترسخت فكرة مفادها أن المخاطر لا تتحقق في كل الحالات، وإن تحققت فأنها لا تكون في وقت واحد، مما دفع إلى توظيف فائض هذه الأموال في عملية الإستثمارية ، كما يبرز دور التأمين الإقتصادي من خلال المعاملات المالية، فهو يسمح للموردين والمستثمرين الأجانب بعبور الحدود دون تخوف، مما قد تصيبه من مخاطر تمس تجارتهم لوجود مؤسسات عابرة للحدود تغطي جميع أنواع الخسائر في مجال المبادلات الدولية التجارية.

ثالثا: تعريف شركات التأمين

تعرف على أنها: "هيئات خاصة أو عامة، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، وإستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة كدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي للمنشاة.

[3]"ويمكن تعريف شركات التأمين على أنها شركات تحصل على أموال لتعيد إستثمارها مقابل عائد في ذلك، شأنها شأن البنوك وصناديق الإستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له أما بطريقة مباشره أو غير مباشرة.

---

[1] بدر الدين يونس، **مدخل للدراسة قانون التامين**، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، سنة 2021، ص 16.

[2] الدكتور بدر الدين، **مرجع نفسه**، ص17.

[3] منير إبراهيم هنيدي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، الإسكندرية، منشأة المعارف للتوزيع، 1999، ص100.

كما تعرف أيضا على أنها مؤسسات مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد إستثمارها في تحقيق عوائد إقتصادية وتساهم في تقديم الخدمات الإجتماعية إلى أفراد المجتمع.

رابعا- وظائف شركات التأمين

لشركات التأمين عدة وظائف نذكر منها:

1- وظيفة التسعير

تهتم بمعرفة القسط الواجب إستيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي وضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة وإحتمال تحقق الخطر المؤمن ضده والظروف المحاطة به، ومع مبلغ التأمين.[1]

2- وظيفة الإنتاج

يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، أي عملية بيع الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين إسم "المنتجين"، ويوجد في شركات التأمين دوائر التسويق، حيث يقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمنين.[2]

3- وضيفة تسوية المطالبات

هي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتوجد دائرة في شركة التأمين متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مبلغ التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر.

4- وظيفة الإكتتاب[3]

تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها.

ففي هذه الوظيفة تختلف سياسات الشركة باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، فقد يكون الهدف من سياسة الشركة هو الحصول على أكبر مجموعة من وثائق التأمين المختلفة التي تعطي ربحا منخفضا، كما قد يكون الهدف من سياستها هو الحصول على أقل عدد من وثائق التأمين التي تعطي ربحا مرتفعا، وقد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى وضع دليل تحدد فيه الأخطار التي تقبل تأمينها، وكذا المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

---

[1] سعيد السيد قنديل: **المسؤولية المدنية لشركات التأمين**، الدار الجامعية الجديدة للنشر القاهرة، مصر، 2005، ص 6.

[2] بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 82.

[3] عقون حكيمة، **إدارة مخاطر شركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات، قسم العلوم الإقتصادية، 2014/2013، ص48.

5- وظيفة تطوير المنتجات

من المؤكد أن بعض التأمينات إلزامية مثل: المسؤولية المدنية والتأمينات الإجتماعية، لكن حتى مع هذا النوع من التأمينات لا تصدر الحكومة صياغة دقيقة بشأن الشروط والأحكام العامة، وهذا ما يترك مجالا مرنا في عرض و تطوير المنتجات، خاصة في فروع التأمينات الإختيارية الأخرى، مع ضرورة إحترام المراسيم التنظيمية، ولذا يجب على شركات التأمين أن تكون فعالة وديناميكية في إعداد محفظة المنتجات التي تقدمها.[1]

6- وظيفة إعادة التأمين

هي وسيلة لنقل وللتحويل بعض المخاطر الكبرى التي تتحملها شركات التأمين كتأمينات الأخطار الصناعية الكبرى مثل: تأمين الطائرات والسفن التجارية إلى شركة تأمين أخرى دولية، وهي عملية تسمح لشركة التأمين (المؤمن المباشر، الشركة المتنازلة) بتحويل جزء من الخطر للمؤمن منه إلى طرف آخر يسمى معيد التأمين وذلك مقابل مالي تدفعه الشركة الأولى إلى شركة إعادة التأمين ويعرف بقسط إعادة التأمين، وعليه فإعادة التأمين هو تأمين من الدرجة الثانية.

7- وظيفة الإستثمار

حيث تقوم شركة التأمين بعد تجميع أقساط التأمين، باستثمار جزء منها، ويكون هذا الاستثمار بعد دراسة جيدة لأن على الشركة التأمين الاحتفاظ بجزء من هذه الأموال لتسديد التعويضات المستحقة، المطالب بها في أي وقت يقع فيه الخطر المؤمن ضده، كما أن عليها أن تحدد أي الاستثمارات مناسبا لها طويلة الأجل أو قصيرة الأجل[2].

9- الوظيفة القانونية

وذلك من خلال تقديم الإرشادات والنصائح المقدمة من شركات التأمين للمؤمنين لديها من الناحية القانونية، وتعد هذه الوظيفة مهمة لشركات التأمين من حيث الإستثمارات وقوانين التأمين، التسويق، القانونية.

خامسا- أنواع المخاطر في شركات لتأمين [3]

ويمكن تلخيص أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين فيما يلي:

[1] دبة وردة، قدوري نور الهدى، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي، مرباح وقلة، 2020، ص 9.

[2] عقون حكيمة، **إدارة مخاطر شركات التأمين**، مرجع سابق، ص48

[3] سامية فقير، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الخامس، جوان 2020، ص55 .

1- مخاطر الإكتتاب[1]

هي المخاطر المرتبطة بعملية تقييم المخاطر التي تعرض على شركات التأمين وقبولها، فعندما تواجه الشركة مخاطر الاكتتاب يجب عليها أن تتخذ ما يلي:

- التأكد من وضع السياسات والعبارات بشكل واضح لا يترك مجالاً للتفسيرات؛
- التأكد من قيام المؤمن له بتعبئة طلب التأمين بشكل كامل؛
- التأكد من أن أقساط التأمين تشمل تكلفة الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التسويق أو أي رسوم أخرى؛
- إجراء مراجعة دورية وكافية لمدى ملاءمة وثائق التأمين والضوابط التوجيهية للاكتتاب وعملية الاكتتاب لضمان سير عمل إدارة بفعالية.

2- مخاطر الإستثمار

يقوم المؤمن نتيجة لطبيعة نشاط التأمين بإستثمار الأموال المجمعة لديه لتغطية الكوارث المستقبلية، إلا أن هذه الإستثمارات معرضة لتقلبات في قيمها نتيجة لعوامل خارجية، كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للإستثمارات، وللتقليل من هذا الخطر على المؤمن أن ينوع محفظته المالية وألا يركز على إستثمار معين وأن يقيم أصوله بشكل صحيح.

3- مخاطر التسعير

وتعتبر من المخاطر المرتبطة بعملية الإكتتاب لأنها إحدى وظائفها، وهي المخاطر الناتجة عن العملية التي تحاول الشركة من خلالها تحديد سعر القسط المناسب.

4- مخاطر تسوية المطالبات: [2]

وهي المخاطر المرتبطة بعملية سداد المطالبات للمؤمنين كل حسب تغطيته، وتكمن المخاطر في أن تتخطى المطالبات الفعلية المستحقة لحاملي الوثائق فيما يخص الأخطار المؤمن عليها في أحد شركات التأمين القيمة الدفترية لمطلوبات التأمين، حيث تتأثر مخاطر التأمين حاليا بالطبيعة التنافسية الاستثنائية للسوق والزيادة في تكرار وشدة المطالبات وخاصة مطالبات السيارات والمطالبات الطبية.

5- مخاطر الملاءة المالية للشركات

ويقصد هنا بالملاءة المالية قدرة شركات التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الإلتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين، ولذا قد تواجه شركات التأمين مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات عند الإستحقاق.

[1] **مدخل إلى أساسيات التأمين**' المعهد المالي الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص240.

[2] سامية فقير، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين**، مرجع سابق، ص 56.

6- مخاطر الائتمان

وهي المخاطر المرتبطة بعدم قدرة الطرف الآخر على الوفاء بإلتزاماته، من خلال ما يستدل عليه من تأخر المؤمن له في سداد الأقساط ووضع الاقتصاد بشكل عام، وهذه المخاطر تعتبر من المعيقات اليومية التي تتعرض لها بعض شركات التأمين.

7- مخاطر تقنية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الخطأ أو الفشل في إستمرار أعمال الشركة بسبب خطأ في تقنية المعلومات، والتي تمثل البرامج التقنية الحاسوبية التي تستخدمها شركات التأمين في أعمالها اليومية، حيث يفترض أن لكل شركة برنامج يستخدم في العمليات اليومية من إدخال معلومات المؤمن لهم وإصدار الوثائق وإدارتها والعمليات التأمينية الأخرى.

8- مخاطر تعرض الشركات للإحتيال التأميني

ويعرف الإحتيال في التأمين على انه كل عمل يقصد من وراءه تحقيق كسب غير مشروع من خلال التعمد على تقديم أو إخفاء الحقائق المادية المتصلة بالقرار المالي، أو عملية تغيير الوضعية لشركة التأمين، أو إساءة المسؤولية أو موقع ثقة أو علاقة وكالة، وكذا سوء توزيع الموجودات المؤمن عليها من أجل تقديم مطالبات لاحقا، فالإحتيال في التأمين هو رفع قيمة مطالبة تأمين بزيادة قيمة الضرر أو تغيير طبيعته بوسائل غير مشروعة، بغرض تحقيق مكاسب غير مستحقة. وتشير الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن مصادر الإحتيال تتمثل فيما يلي:

8-1 الإحتيال الداخلي

وهو الإحتيال على شركة التأمين من قبل مدير أو أي أحد من العاملين بالتآمر مع الآخرين في داخل شركة التأمين أو خارجها.

8-2 إحتيال حامل وثيقة التأمين (المؤمن له)

وهو الإحتيال ضد شركة التأمين، من غش شراء منتج تأميني أو تنفيذ منتج مؤمن من قبل شخص أو أشخاص من خلال الحصول على تسديد أو تغطية خاطئة.

8-3 إحتيال الوسطاء أو وكلاء التأمين أو المهن التأمينية المساعدة

وهو إحتيال عن طريق وسطاء أو وكلاء شركات التأمين ضد شركة التأمين الأم عن طريق تغيير في خصائص بوليصة التأمين وتغيير الحقائق في تقارير الخبرة.

8-4 إحتيال الجهات التي تزود الخدمات التكميلية لوثائق التأمين

كالإحتيال الذي يتم من قبل مراكز صيانة السيارات، وكالات السيارات، المراكز والجهات الطبية.

سادسا: دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر شركات التأمين:[1]

نظرا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة في كل المنظمات الإقتصادية، يجعل من موقعها في الهيكل التنظيمي في شركات التأمين ذات أهمية كبيرة، تظهر من خلال درجة نجاح أو فشل هذه الوظيفة في إنجاز مهامها الرقابية.

6-1 نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين

تعتبر الرقابة الداخلية مرحلة مهمة من مراحل التدقيق الداخلي بشكل عام، وسيتم فيما يلي التطرق إلى أهداف ووسائل الرقابة الداخلية في شركات التأمين.

أ) أهداف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- حماية موارد شركة التأمين من الإسراف والاختلاس وعدم الكفاءة في التسيير؛
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بشكل يسمح بالاعتماد عليها في تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين؛
- ضمان الاستجابة للسياسة المسطرة من قبل الإدارة العليا لشركة التأمين؛
- تقييم أداء كل قسم من أقسام شركة التأمين على الأضرار خصوصا تلك الأقسام المسؤولة على سير عمليات النشاط التقني لشركة؛
- ضمان تقييم وتتبع جيد للمسار التقني ودورة حياة المنتج التأميني المعروض ضمن تشكيلة منتجات شركة التأمين.

ب) وسائل نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين

ويتم التركيز على ثلاثة عناصر أساسية هي:

ب-1) الخطة التنظيمية

إن وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، ومحاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف شركة التأمين، بحيث تبنى على تحديد الأهداف وعلى الاستقلالية، سيحدد بوضوح خطة السلطة والمسؤولية الإدارية، بالإضافة إلى تنسيق جميع عمل المديريات، والذي يؤدي إلى تدفق منظم المعلومات.

ب-2) تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة

تعتبر الإجراءات وقواعد الممارسة من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية، فإحكام وتحديد هاتين الوسيلتين من قبل المديرية العامة لشركة التأمين بصورة مكتوبة ومنشورة حتى يتسنى فهمها وتطبيقها من طرف القائمين، ويساعد على حماية الأصول والعمل بكفاءة والتزام بالسياسات.

[1] سامية فقير، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين**، مرجع سابق، ص 58.

ب-3) المقاييس المختلفة

تستعمل المقاييس المختلفة داخل شركة التأمين لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه، من خلال قياس كل من درجة مصداقية المعلومات الحاصل عليها من عمليات النشاط التقني وإحترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لاسترجاع المعلومات.

سابعا) أهمية التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر شركات التأمين[1]

ويعرف التدقيق الداخلي في شركات التأمين على أنه "وظيفة مستقلة وموضوعية تعطي للمنظمة ضمانا، حول درجة التحكم في عملياتها وتقدم لها النصائح لتحسين والمساهمة في رفع من القيمة المضافة، فهو يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم سيرورة إدارتها للمخاطر والرقابة للمؤسسة، وكذا تقديم اقتراحات للرفع من فعاليتها.

ثامنا) العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في شركات[2]

على مستوى شركات التأمين تعد إدارة المخاطر إحدى الإدارات أو الوحدات التي ترتبط بشكل كبير بالتدقيق الداخلي، على الرغم من أن كل منهما يمثل قسم مستقل عن الآخر في الهيكل التنظيمي للشركة، وتظهر مستويات هذه العلاقة في المراحل الموالية:

أ) مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يجب أن يراعى عند التخطيط لعملية المراجعة الداخلية تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر عالية بناءا على دليل المخاطر، على أن يتم إجراء تقييم لأنشطة المراجعة الداخلية من المنظور الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها المخاطرة ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

ب)مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

يجب من خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة الشركة والرقابة الداخلية بها تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصى المدقق الداخلي خلال هذه المرحلة بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المدقق الداخلي ومدير المخاطر.

[1] سامية فقير، مرجع سابق، ص60/59.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية**، دراسة ميدانية، مجلة المحاسب والمراجع، AUGAK العدد الثاني، المجلد1، كلي التجارة مصر، ص58.

ج) مرحلة أوراق العمل

يجب خلال هذه المرحلة إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المراجع أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر التي تتعرض لها الشركة مع إمكانية تقديم المدقق توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين.

د) مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يجب أن يتضمن تقرير المدقق النتائج التي تم التوصل إليها بشأن المخاطر والتوصيات اللازمة لتجنبها أو الحد منها، على أن يتم رفع هذا التقرير للجنة التدقيق ومجلس الإدارة، والتي بدورها تصدر تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها.

هـ) مرحلة المتابعة

يجب من خلال هذه المرحلة متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بهدف السيطرة على كافة مخاطر، بالتنسيق بين كل من قسم التدقيق وقسم إدارة المخاطر بالشركة وإدارتها بالطريقة التي تقلل من إحتمالات تعرضها للخسارة.

تاسعا) إجراءات دعم دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر شركات التأمين

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

– التأكد من قيام المؤمن له بتعبئة طلب التأمين بشكل كامل؛

– التأكد من أن أقساط التأمين تشمل تكلفة الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة للتسويق أو أي رسوم أخرى، لكل من عملية الإكتئاب وعملية الائتمان؛

– التأكد من تقييم أرباح وخسائر العمل لتحديد الآثار المرتبطة بتعديل سعر قسط التأمين على الأرباح؛

–التأكد من إجراء تقييم دوري لإجراءات ومبادئ تسوية المطالبات لتعزيز صحتها؛

المطلب الثالث: معايير التدقيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى معايير التدقيق الجزائرية ومختلف إصدارتها

تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق على أربعة مقررات كما يلي:

أولا: الإصدار الأول لسنة 2016 [1]

والمقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 والمتضمن المعايير التالية:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210 "اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق"**

أوضح هذا المعيار أن الشخص المكلف بالتدقيق في المؤسسات الإقتصادية يكون إما محافظ حسابات أو مدقق متعاقد، وقد عالج مختلف واجباته وحقوقه وقد قدم نموذجا لرسالة المهمة، كما يؤكد على ضرورة القيام بمهمته حسب الشروط المنصوص عليها.

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكيدات الخارجية"**

يوضح هذا المعيار إمكانية استعمال مدقق لإجراءات التأكيد الخارجية من أجل الحصول على الأدلة اللازمة لإبداء رأيه، ويجب أن تكون هذه الأدلة ذات دلالة ومصداقية، حيث يتم الحصول عليها عن طريق رد خطي مباشر موجه للمدقق من طرف الغير، إما يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في طلب الذي يرسله المدقق، كما يبين ما يجب على المدقق فعله في حالة قيام الإدارة بعرقلته، وكيف يتعامل مع الردود المرسلة إليه.

- **المعيار الجزائري للتدقيق 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات"**

يتطرق هذا المعيار إلى إلتزامات المدقق إتجاه الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات في إطار تدقيقه للكشوفات المالية للمؤسسة، ويهدف المدقق من خلاله إلى الحصول على الأدلة الكافية التي تبرهن أنه قد قام بالتعديلات الضرورية لها.

- **المعيار الجزائري للتدقيق 580 "التصريحات الكتابية"**

يعالج هذا المعيار ضرورة حصول المدقق على تصريحات كتابية من إدارة المؤسسة والتي تأكد على أنها قد قامت بمهامها على أكمل وجه، حيث اعتبر أن هذه التصريحات تعتبر بمثابة عنصر مقنع، كما نص هذا المعيار على كافة الإجراءات التي توضح للمدقق كيفية التعامل معها.

ثانيا: الإصدار الثاني للمعايير التدقيق الجزائرية

المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016 المتضمن للمعايير التالية:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 "العناصر المقنعة"**

يهدف هذا المعيار إلى توضيح كافة الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها من أجل الحصول على العناصر المقنعة الكافية والتي يستند عليها في إبداء رأيه، كما أشار إلى عدة مفاهيم تشرح هذه العناصر.

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"**

يعالج هذا المعيار إلتزامات المدقق فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق في حالة التدقيقات المتكررة، والأمور التي لها أهمية في إطار مهمة التدقيق الأولية، ووضح كيفية إعداد إستراتيجية عامة تتكيف مع المهمة، وعرض برنامج عمل يقيد التخطيط الملائم لها.

[1] حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد، **المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حكومة الشركات**، مجلة 11، العدد02، جامعة مستغانم، ص502.

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 "مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية"**

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمته الأولية، حيث أشار إلى أن هذه الأرصدة تتضمن المبالغ الواردة في القوائم المالية في بداية السنة والتي تم بموجبها تقديم معلومات كالطرق المحاسبية المعدة وفقها، كما أوضح عدة نقاط يجب على المدقق الإلتزام بها عند قيامه بمهمته.

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية"**

تطرق هذا المعيار إلى إلتزام المدقق بإبداء رأيه حول صحة القوائم المالية، وكذا إلى شكل التقرير الذي يحتوي على هذا الرأي، ويجب أن يكون هذا الأخير قد بني على أسس ناتجة عن إستنتاجاته ومضمون التي استخراجها من العناصر المقنعة التي قام بجمعها، كما يجب أن يعبر عنه بوضوح في تقرير كتابي.

ثالثا: الإصدار الثالث للمعايير الجزائرية

والمتضمن المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن للمعايير كما يلي:

- **المعيار رقم 570 "إستمرارية الاستغلال"**[1]

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق والتي تتعلق بتأكده من تطبيق الإدارة لفرضية إستمرارية الإستغلال عن إعدادها للكشوفات المالية، كما يوضح مسؤولياته حول التحقق من ذلك، وتقييمه للمخاطر الناتجة عن غياب هذه الفرضية.

- **معيار رقم 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين"**

يعالج هذا المعيار إمكانية انتفاع المدقق الخارجي من أعمال المدقق الداخلي، كما أوضح العلاقة بينهما، وعلى المدقق أن يحدد إلى أي مدى يمكنه الاستفادة من أعمال المدقق الداخلي.

- **معيار رقم 620 "استخدام أعمال خبير معين من طرف مدقق"**

تطرق هذا المعيار إلى واجبات المدقق التي تقع عليه عندما يلجأ إلى خبير للقيام بمراقبة معينة تتطلب خبرة في مجال آخر غير المحاسبة والتدقيق، كما يحدد مسؤولية المدقق التي يتحملها بالكامل عند إبداء رأيه حتى وإن إعتمد على خبير، وتعتبر الخلاصات المستنتجة من هذا الأخير بمثابة أدلة.

رابعا: الإصدار الرابع من المعايير الجزائرية للتدقيق

والمتضمن المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 يتضمن المعايير كما يلي:

- **المعيار رقم 230 "وثائق التدقيق"**

يعالج هذا المعيار مسؤولية المدقق في إعداد وثائق لتدقيق الكشوفات المالية، وذكر طبيعة هذه الوثائق وفائدتها بالنسبة للمدقق، كما أوضح بأنها تشكل ملفا كاملا للعناصر المقنعة التي يدعم المدقق تقريره بها، فهي تؤكد على أن العملية قد خطط لها من قبل وتم تأديتها وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى، كما أنها تسهل عملية الرقابة، وإلزام المدقق بإعدادها في الوقت المناسب.

[1] حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد، **المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حكومة الشركات**، ص503.

- **المعيار رقم 501 "العناصر المقنعة–اعتبارات خاصة"**

يهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى الحصول على المعايير الكافية في ما يخص المخزونات وحالتها، وكذا إحصاء مختلف النزاعات والقضايا التي تخص المؤسسة، وتقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة المتعلقة بالقطاع وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.

- **المعيار رقم 530 "السبر في التدقيق"**

يطبق هذا المعيار في الحالات التي يقرر فيها المدقق الاعتماد على السبر لإنجاز مهمة التدقيق، حيث يعالج طريقة السبر الإحصائي والغير الإحصائي لتحديد وإختيار العينة، ووضع إجراءات الإختيار والمراجعات وتقييم النتائج المتحصل عليها، ويهدف إلى حصول المدقق على قاعدة معقولة يستخرج منها استنتاجاته حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.[1]

- **المعيار رقم 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية"**

يوضح هذا المعيار واجبات المدقق حول هذه التقديرات والعلاقة فيما بينها، ويهدف من خلاله المدقق إلى جمع عناصر المقنعة الكافية لتحقق من أن هذه التقديرات مدرجة في الكشوفات سواء كانت مسجلة أو مذكورة كمعلومة، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الوردة المتعلقة بها.

[1] حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد ، المرجع نفسه، ص503.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع التدقيق وشركات التأمين تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية المحلية

أولا: دراسة ونيس نعيم

بعنوان" **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المحاسبي** "، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، السنة الدراسية 2013/2012؛

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مراحل التي يتم فيها إستخدام الإجراءات التحليلية وأي مراحل تكون فيها مطلوبة بشكل جوهري؛

– إبراز الأثر الكبير للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق لإعتمادها على المعدلات والنسب المالية فضلا عن الأدوات والوسائل الرياضية والإحصائية والتي تعزز الثقة في سلامة العمل الذي أجري في عملية التدقيق؛

–بيان فعالية إستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق؛

– إجراء دراسة بين مبيعات البضاعة وتكلفة البضاعة لمعرفة العلاقة التي تربطهما ليتم على ضوئها التنبؤ بالمبيعات ومقارنتها مع المبيعات الفعلية للمؤسسة لسنة 2012.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

–التدقيق المحاسبي عملية منتظمة تعتمد على الفكر والمنطق فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية؛

–إن تجميع و تقييم الأدلة هو جوهر عملية التدقيق المحاسبي، وهو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق لإبداء رأيه في القوائم المالية للمؤسسة؛

– تمثل الإجراءات التحليلية أحد نوعي إختبارات الفحص الجوهري؛

– تعتمد الإجراءات التحليلية على دراسة العلاقة بين البيانات للوصول إلى دليل على صحة البيانات الواردة بالدفاتر المحاسبية وفي القوائم المالية؛

– تقوم الإجراءات التحليلية على أساس وجود علاقة بين الأرصدة وإستمرار وجود هذه العلاقة في المستقبل؛

– تسمح الإجراءات التحليلية بتحديد الحسابات التي تحتاج فحص أكبر، والحسابات التي لا تحتاج لذلك هذا يؤدي إلى خفض ساعات عمل المدقق و بالتالي خفض تكلفة عملية التدقيق؛

– تكامل الإجراءات التحليلية مع مراحل عملية التدقيق ذاتها حيث يتم إستخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط و مرحلة التنفيذ و كذا مرحلة تقييم نتائج عملية التدقيق.

ثانيا: دراسة موساوي مصطفى، بلمسيلي خليفة

بعنوان "**واقع التدقيق المحاسبي في ظل معايير الدولية للتدقيق**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–، السنة الدراسية 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة إبراز الفائدة من سن المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي؛
- معرفة الغاية من التوجه نحو معايير التدقيق الدولي؛
- الإطلاع على آراء المختصين في مدى إنعكاس توجه الجزائر نحو التوحيد وتطبيق معايير التدقيق الدولية على المهنة في الجزائر من جهة، وعلى إنفتاحها الاقتصادي من جهة أخرى.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التدقيق المحاسبي جاء بناء على الحاجة إليه، وتطوره كان بالتوازي مع التطور الاقتصادي؛
- التدقيق جاء كنتيجة حتمية لعولمة أنشطة الأعمال، وتلاشي الحدود الجغرافية واقتصاديا وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دورها في العلاقات الدولية؛
- لم يتطور التدقيق في الجزائر مقارنة بالتطورات الحاصلة دوليا رغم حاجتها الملحة له في عديد من الجوانب، فمهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية، فضلا عن كونها تؤدي إلى إنخفاض مستوى المدققين، ما يجعل المهنة في الجزائر تبدو بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة؛
- تهدف المعايير الدولية للتدقيق إلى ترشيد المهنة وتوحيد الأداء المهني على المستوى الدولي؛
- تعتبر المعايير الدولية للتدقيق الأساس الذي يحكم مهنة التدقيق، ويساعد ممارسي المهنة على تجاوز كل الصعوبات أثناء تأدية مهامهم؛
- معظم المدققين في الجزائر يطبقون ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق نتيجة لقصور القوانين والتعليمات المطبقة في الجزائر على مواجهة مشكلات وصعوبات المهنة، حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن 60% من ممارسي المهنة في الجزائر يتقيدون بما جاءت به هذه المعايير أثناء قيامهم بالعمل الميداني وصياغة التقرير النهائي.

ثالثا: دراسة تباني سهام، بن تركي إسلام

بعنوان" **التدقيق المحاسبي في شركات الإقتصادية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–، السنة الدراسية 2022/2021؛

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة تشخيص الواقع النظري والعلمي لمهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر؛
- معرفة المشاكل والمصاعب التي تواجه مهنة التدقيق في الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التدقيق المحاسبي أداة جد فعالة وضرورية في المؤسسات الإقتصادية لتحسين جودة المعلومات المالية، وتحسين أداء عناصر المؤسسة داخليا وخارجيا، كما يساهم في تطوير العمل بطريقة نظامية في المؤسسة؛

– تتم عملية التدقيق المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية عن طريق مدقق خارج المؤسسة، يتم تعيينه من طرف الدولة توكل إليه مهمة فحص التسجيلات المحاسبية لمراقبة عمل المؤسسة، وذلك بعد التحليل.

أما فيما يخص أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة المحلية

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
ونيس نعيم. 2013/2012	كلتا الدراستين تم التطرق إلى نفس المتغير وهو التدقيق المحاسبي.	في دراستنا تم ربط التدقيق المحاسبي بشركات التأمين، أما في الدراسة الأخرى تم ربط التدقيق المحاسبي بإستخدام الإجراءات التحليلية.
موساوي مصطفى وبالمسيلي خليفة. 2013/2012	كلتا الدراستين تم التطرق إلى نفس المتغير وهو التدقيق المحاسبي.	في دراستنا تم ربط التدقيق المحاسبي بشركات التأمين، أما في الدراسة الثانية تم ربط التدقيق المحاسبي بالمعايير المحاسبية.
تباني سهام وبن تركي إسلام. 2022/2021	كلتا الدراستين تم التطرق إلى نفس المتغير وهو التدقيق المحاسبي.	في دراستنا تم ربط التدقيق المحاسبي بشركات التأمين، أما في الدراسة الثانية تم ربط التدقيق المحاسبي بالشركات الإقتصادية.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة BENOIT PIGE

بعنوان **AUDIT ET CONTROL INTERNE**

هدفت هذه الدراسة إلى:

– تأكد أن سير مهمة التدقيق تتوافق مع المعايير المحاسبية للتدقيق؛

– التحقق من أن عملية التدقيق والرقابة الداخلية مناسبة وفعالة؛

– لم يعد التدقيق يتعلق بالمنتج ولكن يتعلق بعملية التحكم والتسيير الإداري التي تحدد بنفسها جودة المنتج؛

– يضمن التدقيق وجود نظام رقابة داخلية فعال وسليم؛

– قيام بمراقبة دورية لإجراءات التدقيق في الشركة للتأكد من أنها تتكيف مع المعايير، وانها تغطي سلسلة الإنتاج بأكملها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– التدقيق والرقابة هما الركيزتان اللتان تدعمان مصداقية جميع المعلومات المحاسبية؛

- التدقيق دراسة ونظرة حول جودة المعلومات التي تم جمعها ونقلها للمعالجة؛
- بدون تدقيق لا توجد ثقة في المعلومات المنقولة.

أما فيما يخص أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات سابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم02: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
BENOIT PIGE décembre 2009	كلتا الدراستين تم التطرق إلى نفس المتغير وهو التدقيق المحاسبي.	في دراستنا تم ربط التدقيق بشركات التأمين، أما في الدراسة الثانية تم ربط التدقيق بالرقابة الداخلية.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول

إن الغاية من التدقيق المحاسبي ليس تواجد في شركات التأمين وإزعاج مسؤولين والقائمين على مصالح المحاسبة والمالية، وإنما هو عملية فحص ومراقبة لنظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين ومعرفة مدى تماشي هذا النظام الرقابي مع متطلبات الشركات التأمين والتحديات المستقبلية والأهداف المسطرة في المدى القريب والبعيد، فالتدقيق المحاسبي هو نظام حماية ورقابة لتحسين أداء شركات التأمين ونجاعتها المالية والحد من مخاطر التي تواجهها في نشاطها الدائم، والمتمثل في التلاعبات والإختلاسات، ويسعى التدقيق المحاسبي إلى الإستعمال الرشيد للوسائل المادية والبشرية المستعملة في شركات التأمين وهذا من خلال بالتركيز على مواطن الضعف في شركات التأمين من حيث إبرازها في تقارير التدقيق التي تعتمد عليها المديريات العامة في وضع إستراتيجية لمواجهة هذا الضعف في الوقت المناسب، وهذا ما يعكس إيجابا على مستوى شركات التأمين من حيث الفاعلية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين

تمهيد

نتطرق في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على إجراءات التسيير المحاسبي والمالي الواجب إتباعها والتقييد بها كميثاق بالنسبة للمحاسب أو المكلف بالمحاسبة والمالية في شركات التأمين من جهة، وهي من جهة أخرى مرجع وقاعدة للمدقق ومنهجية عمل واجب إتباعها أثناء ممارسة مهامه ومدى قدرته في تحليل المعلومات ومعاينة أداء شركات التأمين في فترة معينة، وعلى عينة من نشاط الشركة ومعاملتها المالية والمحاسبة ومدى التزامها بالإجراءات والقواعد المحاسبية والمالية، وسوف نتطرق إلى لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين، ونشاطاتها المختلفة منها مختلف التأمينات، الإستثمارات، التمويل وإعادة التأمين، وكذا السياسات التسويقية المنتهجة من طرف شركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين وحجم رقم أعمالها المحقق عبر السنوات ومدى تمركز الشبكة التجارية لشركة في ربوع الوطن، ويتم التركيز على الإجراءات والقواعد المحاسبية المنتهجة في تسيير الشركة التأمين وكيفية سير عملية التدقيق في الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين والحرص التام على مراقبة خزينة الشركة بطريقة مستمرة لتفادي خطر السرقة والإختلاس.

المبحث الأول: عموميات حول الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريفات عامة حول شركة التأمين وإعادة التأمين، ولمحة تاريخية عن نشأتها ومراحل تطورها.

المطلب الأول: تاريخ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

في الواقع إن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR هي أقدم شركة تأمين في الجزائر، تم إنشاؤها بعد الاستقلال تحت إسم الصندوق التأمين وإعادة التأمين في عام 1963، باعتبارها كانت مسؤولة عن التحول القانوني من أجل السماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين بعد أن نالت الدولة الجزائرية إستقلالها، حيث لعبت دورا مهما في تحديد المراحل المختلفة لإعادة هيكلة سوق الجزائرية لتأمينات، ولعبت دورا في تفعيل الشبكة التجارية للتوزيع عبر الوطن، وزيادة على ذلك التخصص في مجال إدارة المخاطر الصناعية والأخطار الكبرى، وقامت بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين، وإنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات لخلق المنافسة في السوق الجزائرية، وفي هذا السياق تهدف أحكام قانون التأمين إلى ضمان خلق توازن في سوق التأمينات الذي يعزز النمو الحقيقي ويخلق جو من المنافسة ونشاطها يركز على عدة محاور:

- تحفيز النشاط من خلال تنويع منتجات التأمين مع تعزيز التأمين على الأشخاص بوجه الخصوص، وتنويع طرق توزيع المنتجات، ومع إمكانية منح شركات التأمين إمكانية تسويق منتجاتها من خلال الشبكة المصرفية؛
- تعزيز الأمن المالي والحكومة لشركات التأمين، مع اشتراط الملائمة المالية، وتدابير لحماية مصالح عملائها؛
- إعادة تنظيم والإشراف على سوق التأمينات وإنشاء هيئة للإشراف والمراقبة على التأمين وإعادة التأمين؛
- السيطرة على سوق التأمين من الناحية القانونية؛
- هيمنة الدولة على جميع عمليات التأمين؛
- تنازل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين لحصة من التأمين على النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمينات في عام 1985.

منذ إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين قبل أكثر من خمسين عام، وجب عليها تولي عدة مهام يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إنتقال المؤسسات الإقتصادية إلى الإستقلالية المالية ومختلف الإصلاحات الإقتصادية في سوق التأمينات على وجه الخصوص؛
- عدم التخصص في نوع معين من التأمينات وترك المجال للمنافسة بين مختلف لفاعلين في هذا المجال؛
- فك ارتباط الدولة في إدارة الشركات العامة بجميع الجوانب المتعلقة باستقلالية الشركة؛

- تحرير النشاط التأمين من القطاع العمومي ومنح الفرصة للقطاع الخاص بمزاولة هذ النشاط.

تم تفويض الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**، وفقًا للموافقة التي تم الحصول عليها من وزارة المالية للقيام بجميع عمليات التأمين، بما في ذلك إعادة التأمين وفي عام 2011 شهد قطاع التأمين الجزائري مرحلة جديدة والمتمثلة في منح فترة خمس سنوات لفصل التأمين على الأشخاص عن التأمين ضد الأضرار والمخاطر وبهذا تم خلق شركة جديدة متخصصة في التأمين على الأشخاص برأسمال مليار دينار تمت الموافقة على الشركة التابعة في 9 مارس 2011، بتحت إسم الشركة الجزائرية لتأمين على الأشخاص.

المطلب الثاني: نشاط الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

تقوم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتسويق مجموعة واسعة من المنتجات أهمها:

أولا: تأمين السيارات

وهو النوع أكثر شيوعا لتأمين لبساطته لأنه متعلق بالسيارات والمركبات المملوكة لكل شخص طبيعي أو إعتباري، وهو نوع إجباري من التأمين يغطي المسؤولية المدنية وتلف السيارات وأضرار الإصطدام ويختص بعدة مميزات حسب القيمة السيارة والأقدمية.

ثانيا: التأمين ضد المخاطر المتنوعة والأخطار الكبرى

هذا النوع من التأمين متخصص في تغطية مجال الصناعي والإنتاجي يقوم على تأمين ضد الحرائق والانفجارات والمخاطر ذات الصلة، والأضرار الناتجة عن تسرب المياه، وسرقة البضائع، والسرقة من الخزائن، والسرقة الشخصية، وكسر الزجاج، والمسؤولية المدنية العامة، وإصلاح المنازل، أما التأمين على الأخطار الكبرى فهي تتعلق بالمشاريع الكبرى كالمنشاءات البترولية وغيرها من المصانع الضخمة.

ثالثا: التأمين ضد مخاطر الهندسة والبناء

هذا النوع من التأمين متخصص في تغطية أخطار المتعلقة بأعمال البناء وتأمين المنشأة المنجزة من طرف المقاولين، ويغطي المسؤولية المدنية والمهنية للمهندسين المعماريين والمقاولين في مواقع البناء وجميع المخاطر المتعلقة به في محيط المشروع.

رابعا: تأمين النقل

وهذ النوع متخصص في تأمين نقل البضائع والسلع بجميع أنواعها برا، بحرا أو جوا.

خامسا: التأمين ضد الكوارث الطبيعية

ويتعلق بالتأمين المنازل والعقارات وجميع البنايات ضد الكوارث الطبيعية كالزلازل.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين عن طريق فرعها في التأمين على الأشخاص بتوفير جميع منتجات التأمين على الأشخاص كالتأمين على الحياة.

وهناك عدة منتجات لتأمين لا يسعنا المقام لذكرها وهي في تطور وتنوع دائم حسب متطلبات وتحديات الحديثة.

سادسا: إعادة التأمين

يوجد لدى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين إدارة مركزية لإعادة التأمين، حيث يمتلك هذا القسم أكفئ الخبراء في إعادة التأمين لسنوات عديدة، ويحافظ على علاقات مميزة مع جميع الوسطاء لإعادة التأمين في جميع أنحاء العالم، وكذلك مع شركات إعادة التأمين العالمية .

سابعا: الإستثمار التمويلي

مثل جميع شركات التأمين في أنحاء العالم تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين بتطوير ديناميكية الإستثمار التمويلي عن طريق إعادة إستثمار فوائضها المالية، والنهج المتبع في هذا المجال يقوم على مبدأين:

- ضمان الإستثمارات؛
- الربحية.

المطلب الثالث: المجال الجغرافي

تتواجد الوحدة الجهوية لقسنطينة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بالمنطقة الصناعية الرمال على بعد 7 كلم من وسط المدينة في الناحية الغربية، وتتربع على مساحة قدرها 5024م2 منها 600 م2 مغطاة، وتعد من بين 5 وحدات الجهوية المتواجدة على مستوى التراب الوطني، وتعد الوكالة محل الدراسة تابعة لها من حيث الموقع والجدول التالي يبين مختلف الوحدات الجهوية:

جدول رقم 03: يبين الوحدات التابعة لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

رقم الوحدات	اسم الوحدات
100	المقر الرئيسي وهو يقع في 48 شارع ديدوش مراد –الجزائر العاصمة–.
200	المديرية الجهوية الحراش.
300	المديرية الجهوية عنابة.
400	المديرية الجهوية وهران.
500	المديرية الجهوية قسنطينة.
600	المديرية الجهوية بوزريعة.

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

المطلب الرابع: التطور الرئيسي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين:

في هذ المطلب سوف نبين مراحل تطور رقم الأعمال لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين، وتطور الصناديق الخاصة والمخصصة لإعادة الإستثمار، ونبين مدى توزع الشبكة التجارية على ربوع الوطن في الشكل الثالث وتطورها، وفي الأخير نبين مستويات التعويضات المقدمة للمؤمنين وعلى الأخطار على فترة زمنية.

أولا: تطور رقم الأعمال

جدول رقم:04 يبين تطور رقم الأعمال

	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم لأعمال	3.9	7.5	11.1	12.8	14.1	15.2	16.1	16.6	15.1	15.1	15.1	15.3	14.8
رأس المال الاجتماعي	4	5	8	12	12	12	12	12	17	17	17	17	17
صناديق خاصة	6.2	6.9	10.7	16.3	17.4	18.3	18.6	19.4	19.4	19.8	19.9	20.4	21.2
النتيجة الصافية	0.083	0.381	0.833	1.1	0.713	1.2	0.9	1.1	0.6	0.8	0.6	0.8	1.14

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

ثانيا: تطور الصناديق الخاصة

الشكل رقم01: يبين تطور الصناديق الخاصة

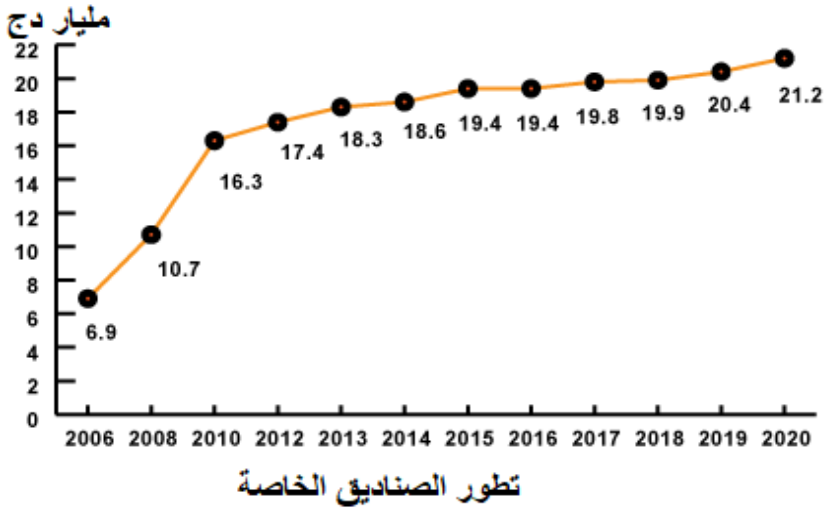

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

ثالثا: تطور الشبكة حسب طريقة التوزيع

الشكل رقم02: يبين تطور الشبكة حسب طريقة التوزيع

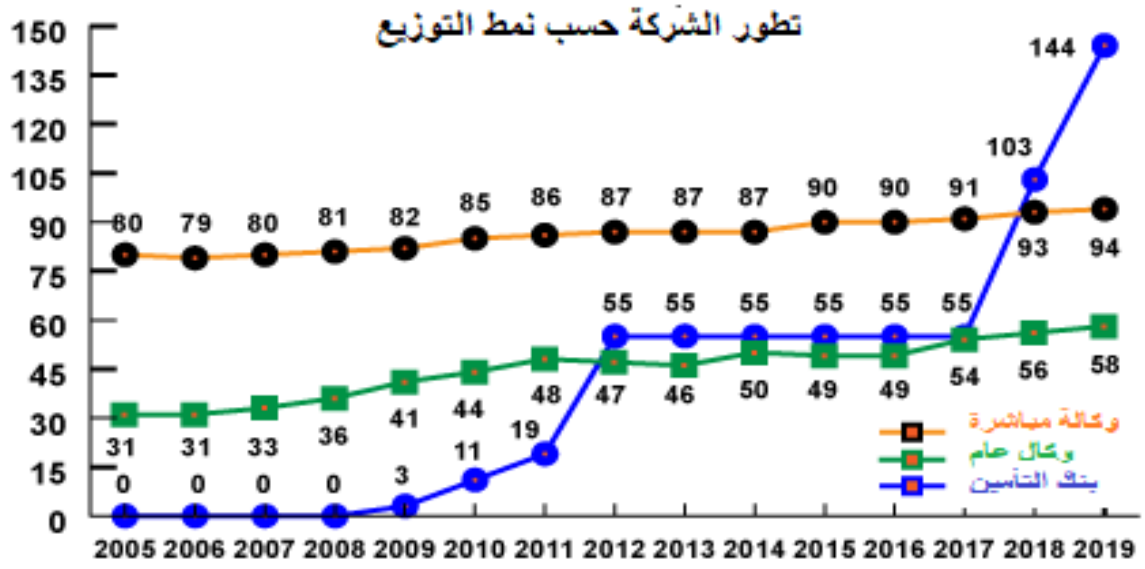

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

رابعا: تطور الشبكة التجارية

الشكل رقم03: يبين تطور الشبكة التجارية

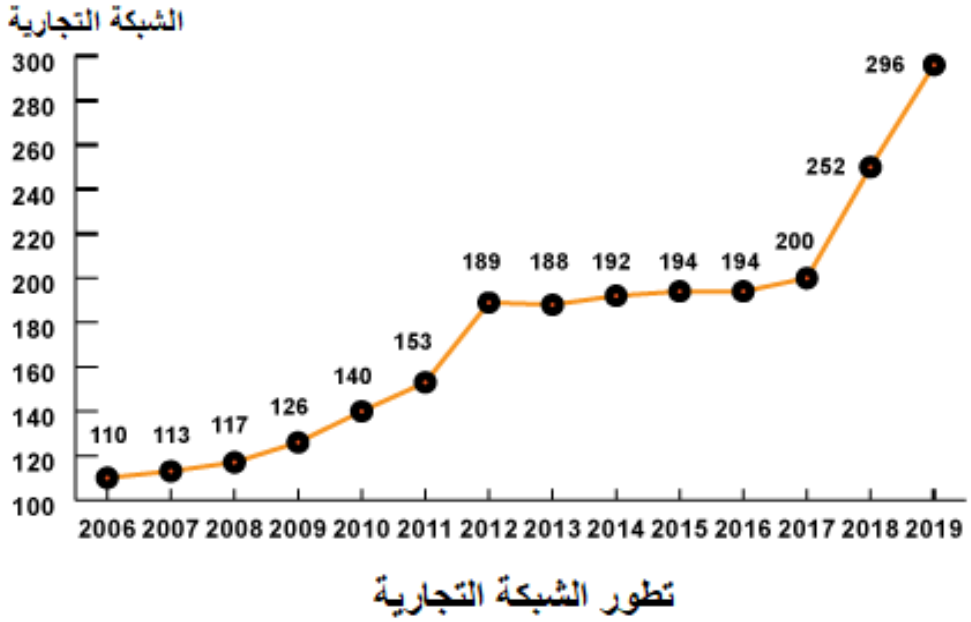

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

خامسا: تطور التعويضات

الشكل رقم04: يبين تطور التعويضات

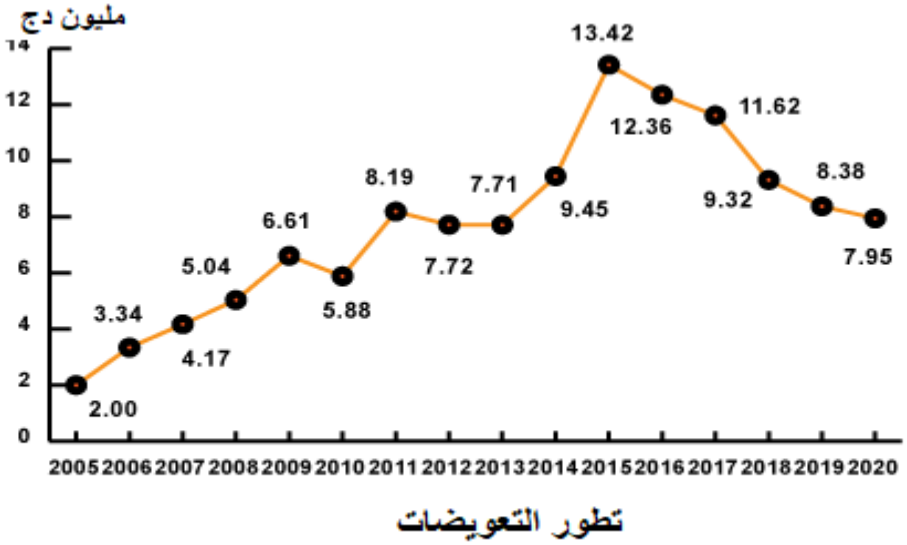

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين والوحدة الجهوية قسنطينة

في هذ المطلب سوف نتطرق إلى الهيكل العام التنظيمي لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين، والهيكل التنظيمي للوحدة الجهوية لقسنطينة مع الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية التابعة لها.

الشكل رقم05: المخطط التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

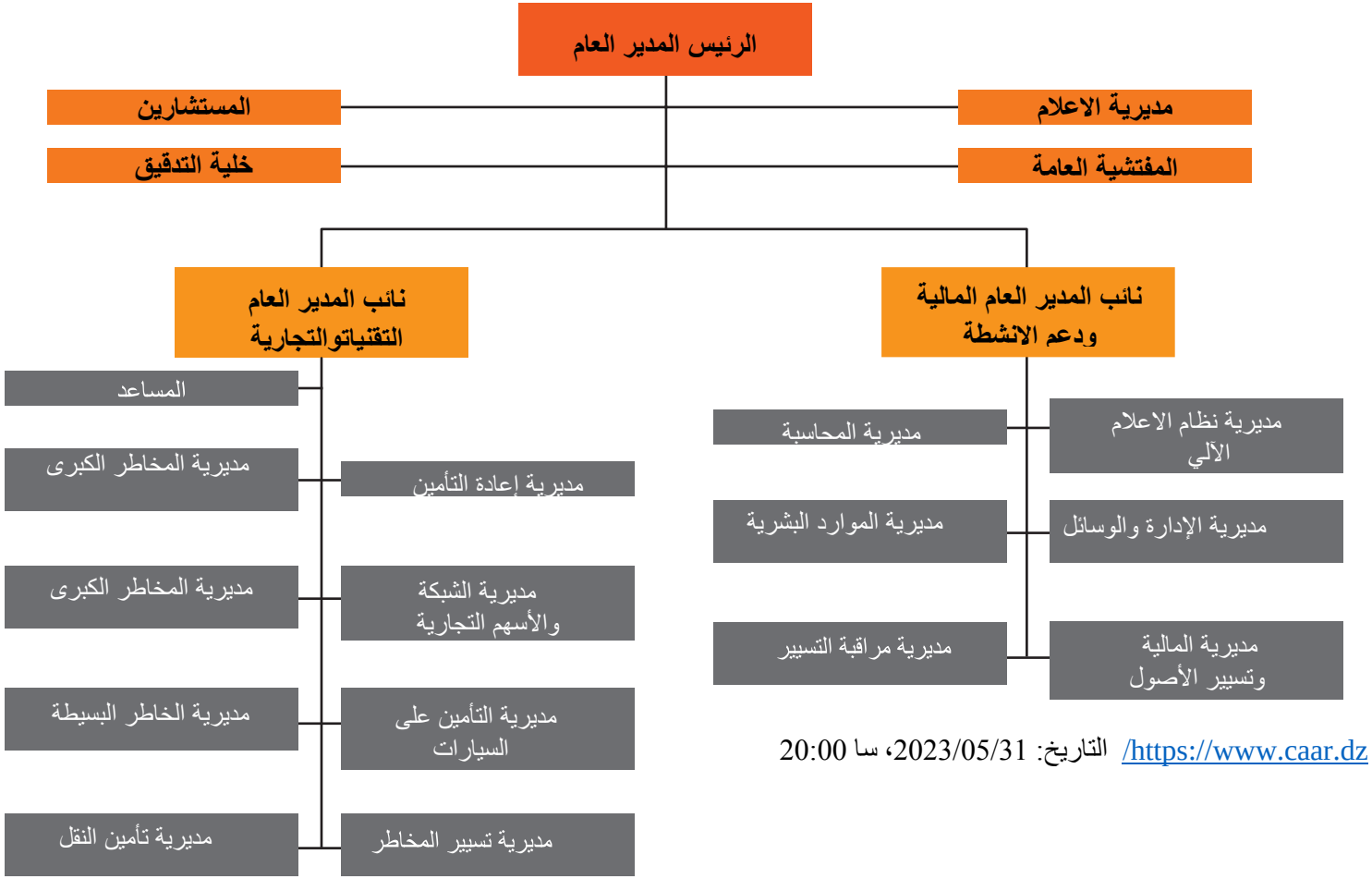

المصدر: https://www.caar.dz/ التاريخ: 2023/05/31، سا 20:00

الشكل رقم06: الهيكل التنظيمي للوحدة الجهوية قسنطينة

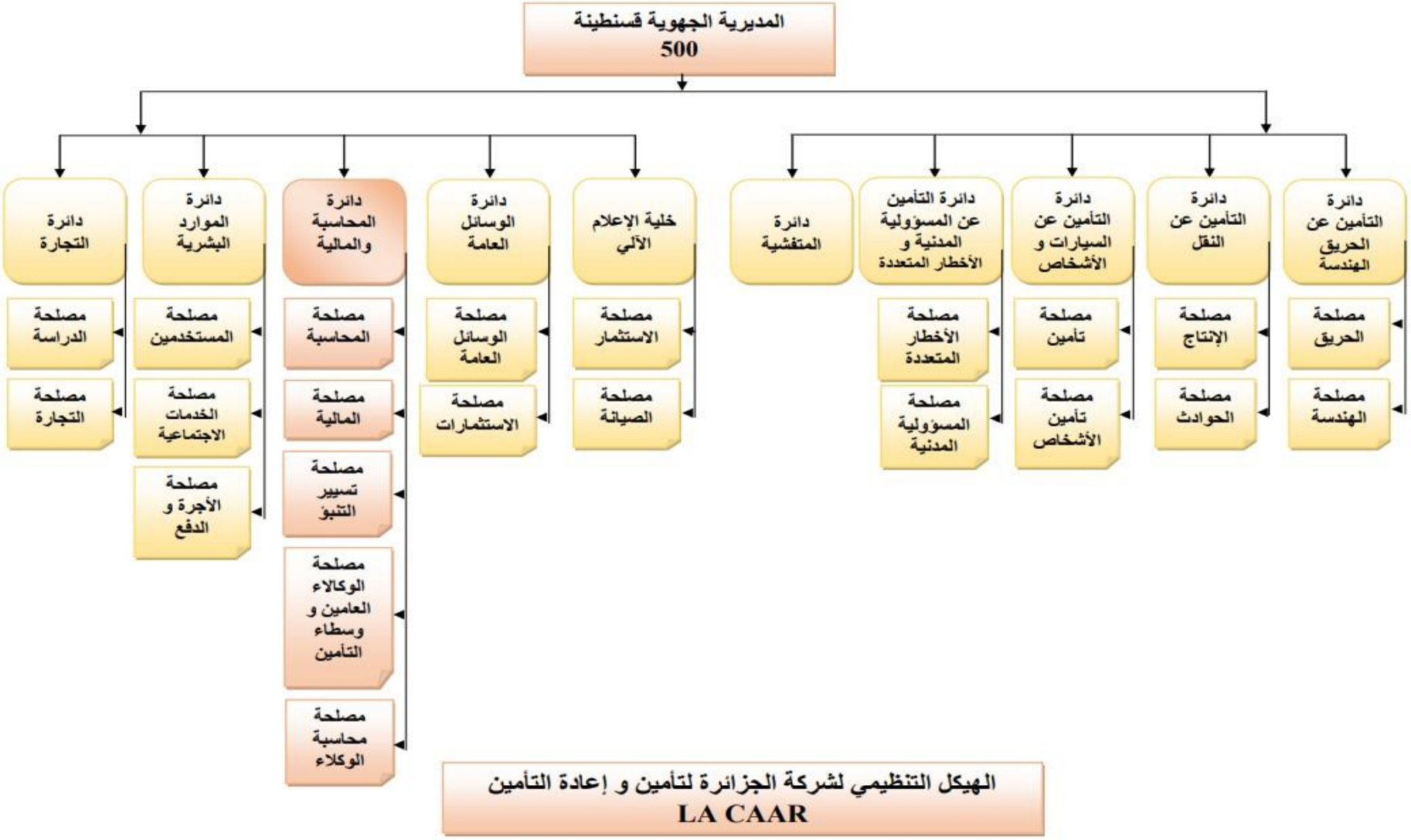

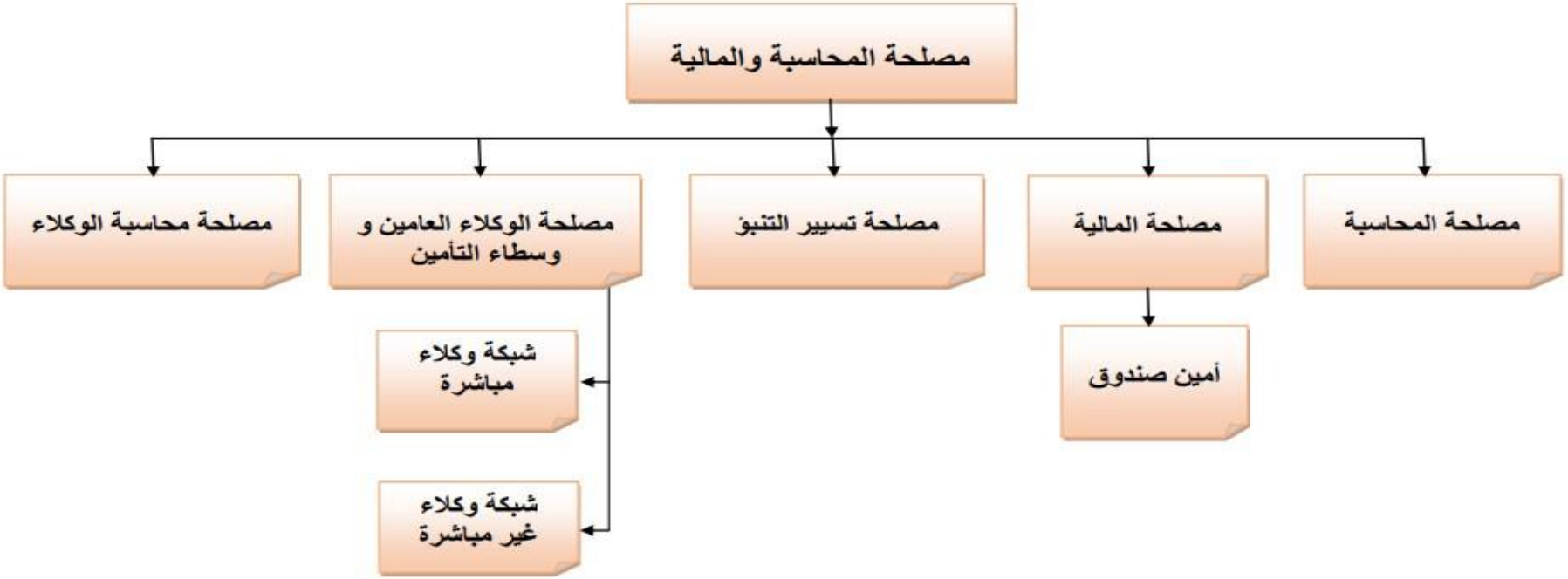

الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوحدة الجهوية -قسنطينة-

المبحث الثاني: دراسة حالة

سوف نتطرق في هذ المبحث إلى دراسة حالة لوكالة التأمين لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين برج بوعريريج واعتمادا على مصلحة المحاسبة والمالية لهذه الوكالة.

المطلب الأول: ميثاق التدقيق المحاسبي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين[1]

بناءا على المذكرة رقم 02 الصادر بتاريخ 15ماي 2006 للمديرية العامة لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين توضح وتبين طريقة التنظيم، وأشكال وطرق تدخل خلية التدقيق الداخلي للشركة.

إن ميثاق التدقيق الداخلي يوضح القواعد الأساسية الواجبة إتباعها في التدقيق الداخلي على مستوى الشركة ويعتبر مرجع ضروري للمدقق للقيام بمهامه وفقا لمعايير العالمية المنتهجة في هذه المهنة، ولهذا الغرض، فان ميثاق التدقيق يركز على محاور التالية:

* دور التدقيق الداخلي؛
* مجال تدخل التدقيق؛
* مرفقات وخلفيات التدقيق داخلي؛
* أخلاق المدقق؛
* مجريات مهمة التدقيق.

أولا: دور التدقيق الداخلي

تبعا لتعريف المعد من طرف المعهد الدولي للمدققين، "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وهداف يقدم للمؤسسة حماية، وضمان لدرجة من الإتقان في العمليات ويمنح لها نصائح وتوجيهات لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة".

وبوجه الخصوص، المهام الأساسية لتدقيق تكون في ضمان التالي:

1- إحترام القواعد المحاسبية ومصداقية القوائم المالية مع إكتمال وتتابع المعلومات المحاسبية والمالية؛

2- الملائمة لنظام المراقبة الداخلية وتسيير المخاطر؛

3- مراقبة إجراءات التسيير ومدى فعاليتها؛

4- مدى إحترام تطبيق المنشآت المركزية واللامركزية للإجراءات، واللوائح والمبادئ التوجيهية للمديرية العامة؛

5-الإستعمال الأمثل للوسائل المادية والبشرية؛

6- مدى كفاءة الهياكل في إستعمال الوسائل والموارد.

والهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو تحليل وتحديد المخاطر المرتقبة بنشاط المؤسسة، وتشكيل مجموعة من التوجيهات والتوصيات لتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلي.

[1] Cellule d'audit interne, Caar , **Charte d'audit interne, circulaire** N°2, 15/05/2006

ثانيا: مجال التدخل

يمكن للمدقق الداخلي التدخل في كافة مجالات نشاط المؤسسة لاسيما بصفة خاصة:

* العمليات المحاسبية؛
* العمليات المالية؛
* الخزينة (الصندوق)؛
* تقنيات التأمين: والمتكونة من جميع عمليات التقنية من إنتاج، حوادث (مصارف، تكاليف)، طعون؛
* موارد بشرية؛
* وسائل إدارية؛
* أمور أخرى.

وللمدقق في إطار المهمة المكلف بها الحق في الحصول على جميع المعلومات بدون قيد، والوثائق من كل شخص أو فرد في المؤسسة ويستوجب عليه ذلك، في المقابل ضمان سرية المعلومات المكتسبة.

ثالثا: تبعية التدقيق الداخلي

إن خلية التدقيق الداخلي التابعة مباشرة للرئيس المدير العام لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وهذا ما يضمن استقلاليتها وعدم التأثير على تقارير الصادرة عنها داخليا أو خارجيا.

رابعا: قواعد سلوك المدقق

1- المصداقية والنزاهة

- يجب على المدقق أن يكون على مستوى عال من المصداقية والنزاهة، وعليه إتمام والقيام بمهمات التدقيق بأمانة وبذل عناية مهنية لازمة ومسؤولية.

2- الموضوعية

على المدقق الداخلي إبداء ملاحظات قائمة على حقائق ثابتة، ويقوم المدقق بتقييم جميع العناصر ذات الصلة بهذه الحقائق والمعلومات بطريقة عادلة ولا يسمح بحكمه أن يتأثر بمصالح خاصة، ويجب الكشف عن الحقائق المادية التي هو على علم بها، وإن حدث العكس ستشوه التقرير النهائي على الأنشطة التي فحصها وقام بمراقبتها.

3- السرية

يحترم المدقق الداخلي قيمة وملكية المعلومات التي يتلقها، ولا يفضح هذه المعلومات إلا بتراخيص مطلوبة ويجب عليه إستخدام المعلومات التي تم جمعها في سياق النشاط بحذر وحمايتها وتحلي بسر المهني.

4- الكفاءة

في ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي يجب أن يستجيب العنصر البشري بشكل حتمي لخصوصيات الأنشطة المختلفة للشركة، والتي تتطلب مدقق الذي يملك المعرفة والدراية والمهارات الأساسية، لممارسة مهمته، وتحمل مسؤولياته الفردية، ويجب أن يتعهد المدقق في العمل الذي لديه معرفة وخبرة اللازمة حتى يمنح المصداقية في

النهاية عند إنجاز التقرير، وأن يتحلى بروح التعلم الدائم والمتجدد وهذا يعكس إيجابا على نوعية الأعمال والتقارير المقدمة، وقد يطلب المدقق الداخلي مساعدة من أشخاص مؤهلين في مجال معين إذا لم يمكن لدى المدقق المعرفة والدراية والمهارة اللازمة في إنجاز مهمة أو جزء منها.

5- علاقات إنسانية

إن إتقان المهارات التقنية والمنهجية أمر ضروري للمدقق دون إهمال البعد الإنساني للجهات الخاضعة للرقابة، ويعتمد نجاح مهمة المدقق الداخلي على قدرته على الإصغاء والحوار ودرجة من الإقناع والعلاقات الإنسانية أثناء تأدية مهامه.

6- سير مهمة التدقيق

يتم إنشاء برنامج تدقيق سنوي من قبل خلية التدقيق على أساس توجيهات وتوصيات من المديرية العامة وكذا المعلومات التي تم جمعها من الإدارة ومقترحات من مراكز صنع القرار، ويخضع هذا البرنامج لموافقة الرئيس المدير العام ومجلس الإدارة قبل الشروع في تنفيذه، كما يمكن تغيير برنامج السنوي للتدقيق بالإضافة للمهمات أخرى حسب الأولوية والحاجة، وكل مهمة تدقيق تتكون من خمس مراحل:

6-1- مرحلة تحضير للمهمة

هذه المرحلة تعد حجر الأساس وأمر ضروري لنجاح مهمة التدقيق، بداية من جمع المعلومات والوثائق اللازمة والمتعلقة بالمنشاة المراد مراقبتها.

6-2- مرحلة التحقيق الميداني

_يحق للمدقق أثناء تدخله الوصول إلى أي مستند أو ملف أو وثيقة ويجب على المنشأة توفير جميع الوسائل اللازمة لسير الحسن للمهمة.

6-3- مرحلة التقديم الشفهي

في نهاية كل مهمة يرسل المدقق في تقرير أولي نتائج تحقيقاته للمنشاة محل التدقيق بإتباع السلم الوظيفي قبل كتابة التقرير النهائي.

6-4- مرحلة النهائية

وهي مرحلة صياغة التقرير الذي يعرض جميع المعاينات والملاحظات والتوصيات والتوجيهات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء والاختلالات بالإضافة لملخص شامل يبرز نقاط القوة والضعف للمنشأة.

6-5-مرحلة المتابعة

يتم إرسال التقرير النهائي بشكل إلزامي إلى الرئيس المدير العام للشركة والذي يعيد إرساله إلى مدير المنشأة محل التدقيق حتى يتمكن من إتخاذ قرار بشأن نتائج التدخل في أجل 30 يوم، وعندما يتلقى المدقق الإجابات والتفسيرات يقوم بتحليلها وأخذها بموضوعية ويضمن متابعة التوصيات ومدى الاستجابة لتصحيح وتطبيق التوجيهات الصادرة في التقرير النهائي للمدقق.

7- الموارد

لإنجاز المهام بشكل لائق ووفقا للأهداف المسطرة من الشركة وجب تزويد مديرية التدقيق بالموارد الكافية واللازمة من حيث الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة والوسائل المساعدة على ذلك.

8- العلاقة مع هيئات المراقبة الأخرى لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

من أجل ضمان التماسك والتناسق الضروريين في عمل أجهزة الرقابة والتدقيق بالشركة، تنسق خلية التدقيق عملها مع لجنة التدقيق الإدارية التابعة لمجلس الإدارة من جهة، ومن جهة أخرى مع المديرية العامة للتفتيش.

المطلب الثاني: إجراءات تسيير المحاسبي والمالي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين[1]

سوف نتطرق في هذ المطلب إلى إجراءات التسيير المحاسبي والمالي المسطرة من المديرية العامة ونبين مختلف القواعد والممارسات الواجب إتباعها، وهذا بعد التقارير المتكررة المرفوعة للمديرية العامة من طرف المدققين والمفتشين أثناء قيامهم بعمليات التدقيق والتفتيش في الوحدات الجهوية والوكالات، كشفت عن عدم إحترام وعدم تقيد بعض مسؤولي الوكالات للإجراءات التسيير المالي والمحاسبي المتعلقة بالمستندات المحاسبية ومسك السجلات المحاسبية القانونية وعدم إحترام آجال تسوية بعض العمليات، ونذكر منها:

1- مسك السجلات

إن مسك السجلات المحاسبية إلزامي من أجل التحكم في عملية الرقابة الداخلية في أي فترة من السنة المالية من ناحية، ومن أجل إمكانية تتبع مدى إتباع إجراءات التسيير من ناحية أخرى، يجب مسك جميع السجلات بصفة دورية والتي تتضمن:

1-1- سجل المركزي للعمليات المساعدة ودفتر الأستاذ

يجب على الوكالات مسك سجل المركزي للعمليات ودفتر الأستاذ شهريا، وهذا السجل يظهر مجموع المبالغ المدينة والدائنة للميزانية العامة، ويجب التحقق من مساواة المجاميع المدينة ومجاميع الدائنة وهذا السجل يجب مسكه دوريا.

1-2- سجل المقاربة البنكية

يجب على الوكالات القيام بالمقربات البنكية شهريا، والهدف هو ضمان مطابقة العمليات البنكية المسجلة في جانب الوكالة والعمليات البنكية من جانب البنك، ومسك هذا السجل هام لأنه يبين الفروقات في حركة الشيكات والتحويلات النقدية بين الوكالة والبنك، ويتمثل العمل في المقام الأول في التحقق من دقة الأرصدة السابقة في الكشوفات البنكية مع الأرصدة الحالية، وبعد ذلك التحقق من أرصدة الكشوفات البنكية ودفتر الأستاذ البنك للوكالة، وفي حالة وجود فروقات أو اختلافات يجب على مسؤولي مصلحة المحاسبة والمالية التسوية محاسبيا ويجب على المحاسب أن يتحقق من إنتظامية الكشوفات البنكية وفي حالة تأخير أو إنقطاع يجب إتخاذ إجراءات مع بنك التوطين للحصول على هذا المستند، ومسك هذا السجل لا يجب أن يكون على أوراق منفصلة

[1] N° 222 CAAR\PDG\08 , 08\7\2008

ولضمان أقصى قدر من موثوقية الكشوفات البنكية، إن الشخص الذي يقوم بإعداد المقاربة البنكية لا يتدخل في عمليات التسجيل المحاسبي في الوكالات أو الوحدات الجهوية، لأن فصل المهام أمر ضروري من أجل ضمان أفضل مراقبة داخلية وتفادي عدة مخاطر بالنسبة للوكالات والوحدات الجهوية.

2-عمليات الإيرادات والمصاريف

تلزم معاملات الإيرادات والمصاريف إلى مسك سجلات خاصة بها على مستوى الوكالات وهي:

2-1 عمليات الإيرادات

يتم تحصيل أقساط التأمين من العملاء والطعون والمطالبات المتعلقة بالحوادث بعدة طرق منها شيكات بنكية، شيكات بريدية، شيكات الخزينة ونقدا، وفي الحالات الثلاثة الأولى يجب تحرير قسيمة دفع مكونة من نسختين، يتم استعمال نسخة لتلقي إشعار استلام من قبل المؤسسات المختلفة، وبالنسبة لمختلف التحصيلات مهما كان نوعها يجب إعداد المستندات التالية:

أ- **إشعار الإيرادات:** ويتم إعداده من قبل مصلحة المحاسبة والمالية من أربع نسخ مستخرج من دفتر إيصال الإيراد المرقم، وإشعارات الإيرادات يجب أن تكون لكل تحصيل وليس بالمجموع.

ب-مستند الإيرادات: ويمكن إعداد مستند الإيرادات من طرف مصلحة المحاسبة والمالية عندما يتعلق الأمر بتحصيل أقساط التأمين أو من قبل مصلحة الإنتاج.

ج- إشعار الإيرادات الملغاة: وفي حالة الشيكات المرفوضة المقدمة لتحصيل تقوم مصلحة المحاسبة والمالية على الفور بإعداد إشعار إيراد ملغى مكون من أربع نسخ، ويتم إلغاء قسط التأمين من طرف المصلحة التقنية للإنتاج المعنية، وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أنه بموجب المبدأ المحاسبي المتمثل في فصل السنوات وتقسيمها لا يجوز تأجيل في تسجيل الإيرادات مهما كانت طبيعتها ولاسيما تلك التي تكون في نهاية الشهر وفي نهاية السنة المالية، وقد تؤدي حالات من هذا النوع إلى عواقب وخيمة على الشركة، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم تصديق محافظي الحسابات على ميزانية العامة للشركة وتؤثر على نتيجة السنة المالية.

2-2 السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات الإيرادات

أ- سجل تحويلات البنكية والبريدية

حسب هذه الحالة فإنه يجب مسك هذا السجل دوريا، وبترتيب زمني حيث يتم تسجيل جميع التحويلات البنكية والبريدية وفقا لنموذج السجل حسب الجدول التالي:

جدول رقم05: سجل تحويلات البنكية والبريدية

رقم	تاريخ إشعار الدائن	الأمر بالتحويل	بيان التحويل	حساب الدائن	المبلغ	رقم إشعار الإيرادات	ملاحظات

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

ب- سجل مستندات الإيرادات

إن جميع مستندات الإيرادات المتأتية من مختلف مصادر الشركة، سواء تحصيلات أقساط التأمين أو طعون مسترجعة من طرف مصلحة الحوادث، أو إلغاءات مصاريف يتم تدوينها في سجل الإيرادات، والذي يكون وفق لسجل حسب هذا الجدول:

الجدول رقم06: يبين سجل مستندات الإيرادات

رقم	تاريخ	بيان العملية	مدين	مبلغ	طبيعة التسديد	مختلف إشعار إيرادات	ملاحظة

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

3- عمليات المصاريف

يتم تسجيل جميع المصاريف أو التكاليف المترتبة على عاتق الوكالة مهما كانت طبيعتها بالوثائق على أي حال تفضل الوكالات الشيكات كوسيلة للدفع، وإن المصاريف والنفقات المسددة تكون بواسطة مستند المصاريف التي تحمل العبارات المعلومات التالية:

- الغرض الأساسي والهدف من معاملة؛
- اسم الدائن (اسم ولقب، اسم الشركة)؛
- مبلغ المصاريف بالأحرف والأرقام.

ولا يمكن الالتزام الفعلي بالمصاريف إلا إذا كانت جميع المستندات الداعمة حسب طبيعتها مصحوبة بمستند الإنفاق (إيصال الدفع، تقرير خبرة، حكم قضائي، فاتورة، أتعاب، أمر بالشراء)، ويجب فحص جميع هذه المستندات بعناية من قبل المحاسب قبل إعداد الشيك وإصداره أو تحويل البنكي (مؤشر عليه من قبل مدير الوكالة، مطابقة هوية المستفيد مع جميع المستندات، ومؤشر عليه بخدمة مقدمة، وكفاية رصيد البنكي للوكالة)، وفي جميع الحالات، يجب تسليم الشيك أو تسديد نقدا يكون لصالح المستفيد ويجب أن يكون في مقر الوكالة مع إشعار بالتخليص ممضى من المستفيد.

3-1- السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات المصاريف

أ- سجل طلب دفاتر الشيكات

يجدر بالذكر أن طلبات دفاتر الشيكات تكون خاضعة لمراقبة خاصة من مسؤولي الوكالة، وتكون طلبات الشيكات حسب حاجة الوكالة، وتكون ممضاة من طرف مدير الوكالة أو رئيس مصلحة المحاسبة والمالية أو المفوض من قبل الإدارة لدى البنك، ويتم تسجيل الطلبات حسب الترتيب الزمني، وعند استلام طلبية دفاتر الشيكات يجب التحقق من مطابقة طلبية مع الدفاتر المستلمة من طرف المسؤول المعني (عدد دفاتر، رقم حساب البنكي)، ويتم ترقيم دفاتر الشيكات وفقا لترتيب الرقمي ويتم تسجيل الطلبية المستلمة من الشيكات في السجل وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 07: سجل طلب دفاتر الشيكات

طلبية		تاريخ استلام	عدد دفاتر شيكات		سلسلة الشيكات	ترقيم دفاتر
رقم	تاريخ	مطلوبة	مطلوبة	مستلمة		

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

ب-سجل مستندات المصاريف

إن هذا السجل يمسك لتسجيل عمليات ومعاملات الدفع والتسديد (حوادث، إستردادات، نفقات، تكاليف) وعند ملاحظة رفض البنك لشيكات المسجلة مبدئيا لتحصيل الأقساط، يتم إعداد إشعار إيرادات ملغاة مستخرج من دفتر الإيراد المرقم، ومن أجل مراقبة هذه العمليات بهدف إسترداد الأموال المستحقة لشركة، يتم استبدال الشيكات في أسرع وقت ممكن، وإذا لزم الأمر تباشر الوكالة الإجراءات القانونية ضد صاحب الشيك الذي يجب إخطاره مسبقا لتسوية الوضعية، والمعلومات التي يجب تدوينها في السجل المذكور أدناه:

جدول رقم 08: سجل مستندات المصاريف

رقم	تاريخ	بيان العمليات	مبلغ الدائن	طبيعة تسديد	إشعار إيرادات ملغاة	ملاحظات

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

ج- سجل الشيكات المسترجعة

يتم إرجاع الشيكات الصادرة عن الوكالة لعدة أسباب مختلفة، ولتتمكن الوكالة من متابعة ومراقبة هذه الشيكات وتنظيمها يتم تدوينها في هذا السجل، ويمكن أن تتم التسوية عن طريق عدة أشكال منها الاستبدال أو الإلغاء أو الإرجاع بخطاب مسجل، تتم عملية تسوية الشيكات المرتجعة بإلغاء القيد المحاسبي المسجل أثناء الدفع بالنسبة للوكالة (إنتاج، مصاريف حوادث، إدارة)، تبعا للجدول التالي

جدول رقم 09: سجل الشيكات المسترجعة

رقم	تاريخ تسوية	مستفيد الشيك	سبب الدفع	سبب التسوية	رقم سلسلة الشيك	تسديد بعد تسوية	ملاحظات

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar.

4- عمليات المتعلقة بالخزينة (الصندوق)

لتفادي الغش وتلاعب بالأموال النقدية، يجب مراقبة عمليات الإيرادات المتولدة من نشاط الوكالة، ويجب تدوينها في سجل الصندوق يوميا، وتجدر الإشارة بأنه بموجب مبدأ الفصل بين المهام، يجب أن يكون تسيير

صندوق الوكالة من طرف أمين الصندوق مستقل، ولا يسمح لأي عنصر أخر حتى من مصلحة المحاسبة والمالية من تسيير الصندوق مهما كان السبب، وعدم مراعاة هذه القاعدة ستؤدي إلى عقوبات متفاوتة الدرجات. ويجب أن يتطابق رصيد حساب الصندوق في نهاية اليوم مع الجرد النقدي للصندوق، ويدون في السجل دون شطب أو حشو في الكتابة، ويتم إعداد محضر جرد صندوق ممضى من مدير الوكالة ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية، ومن المهم التذكير بضرورة تحويل الإيرادات اليومية للأقساط في نهاية اليوم إلى بنك التوطين قبل إغلاقه، وإن نفقات الصندوق المسددة نقدا لا يجب أن تتعدى 1000.00 دج، والجدول التالي يبين نموذج سجل الصندوق.

جدول رقم 10: يبين سجل الصندوق

تاريخ	بيان	إيرادات	مصاريف	رصيد نهاية اليوم

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

5- عمليات المتعلقة بالبنك

يجب تدوين العمليات التي تتم في الحساب البنكي بالنسبة للوكالات أو الوحدات الجهوية في سجل البنك دون حشو أو أخطاء في الكتابة أو محو، ويجب مسك سجل البنك دوريا، ويتم إقفاله في نهاية كل شهر بالأحرف والأرقام، ويتم الإمضاء من طرف مدير الوكالة ومسؤول مصلحة المحاسبة المالية، وسجل البنك يظهر حسب الجدول التالي:

جدول رقم 11: يبين سجل البنك

تاريخ	بيان العملية	مدين	دائن	رصيد نهاية اليوم

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

6- سجلات أخرى واجب مسكها

أ- سجل مستندات التسوية بين الوحدات

إن العمليات التي تكون بين الوكالات والوحدات الجهوية مجسدة بمستندات تكون مرقمة ومؤرخة وممضاة من طرف مدير الوكالة ومسؤول مصلحة المحاسبة والمالية، وهذه المستندات يتم تدوينها في هذا السجل بترتيب زمني وبيان العمليات المترتبة بين الوكالة والوحدة الجهوية.

ب- سجل التسوية والعمليات المختلفة

تقوم مصلحة المحاسبة والمالية بإصدار مستندات لمختلف العمليات والتصحيحات الداخلية، وهذه العمليات يتم تدوينها في هذا السجل مع ترتيب زمني وبيان وطبيعة العمليات التي تم تصحيحها وتسويتها.

ج- قائمة الأقساط المرحلة

لعدة أسباب لا يتم إعداد قائمة الأقساط المرحلة لأكثر من سنة وإرسالها إلى الوحدات الجهوية بصفة دورية وفصلية، ولا يتم تحقق من هذه القائمة عند إعدادها وإرسالها، وجب متابعة ومراقبة هذه القوائم بشكل منتظم وفصلي، ويجب على دائرة المحاسبة والمالية بالوحدات الجهوية أن تولي اهتمام خاص بمراقبة قوائم الأقساط المرحلة لأكثر من سنة قبل نهاية السنة المالية، وإن الإغفال المتكرر لإعداد قائمة الأقساط المرحلة يتسبب في عدم تغطية تكاليف الحوادث المحتملة، وهذا يؤثر على نتيجة السنة المالية (نقل تكاليف السنوات اللاحقة مع تقدير الأرباح الحالية)، وهذه الوضعية تتعارض مع مبدأ الحيطة والحذر المنصوص عليها في مبادئ المحاسبة وأنظمة التأمينات.

د- قائمة الديون غير مسددة

نظرا لتراكم وزيادة في ديون الأقساط غير المسددة من العملاء من سنة إلى أخرى من جهة، وقدم تاريخها من جهة أخرى، وجب الحرص على متابعة هذه الديون والسعي لتغطيتها والاحتفاظ بالقائمة حاسوبيا للديون غير مسددة ومراقبتها دوريا، ويجب إرسال قائمة الديون الغير مسددة فصليا من الوكالات إلى الوحدات الجهوية، ومن الوحدات إلى المديرية العامة بنفس التوقيت، ووجب على المدققين مراقبة مدى تطبيق والإمتثال لهذه القواعد والإجراءات خلال زياراتهم الدورية للوكالات.

المطلب الثالث: تسيير الخزينة و تحويل رؤوس الأموال[1]

في هذا المطلب سنتطرق إلى إجراءات تسيير الخزينة وتحويل رؤوس الأموال من الوكالة إلى الوحدة الجهوية ونبين السقف المحدد الأقصى لسيولة في البنك للوكالة التأمين.

تذكر تقارير التفتيش العامة وكذا خلية التدقيق بشكل منتظم عدم تقييد الوكالات والوحدات الجهوية بالقواعد والإجراءات التي تخص تسيير الخزينة، وتم ذكر في عدة تقارير وفي عدة وكالات عبر الوطن في تأخير وتقاعس في تحويل الأموال من الإيرادات اليومية للأقساط إلى بنوك التوطين من ناحية، وعدم إحترام مواعيد وقواعد حركة الأموال إلى الوحدات الجهوية من فوائض الإيرادات ومن الوحدات الجهوية إلى المديرية العامة، وإن هذه الوضعية تضع الوكالات والوحدات الجهوية في مواجهة خطر التعرض للسرقة، وتضر بشكل كبير مصالح الشركة وسياستها الإستثمارية، وجب تحويل الإيرادات النقدية اليومية بشكل إلزامي لرصيد الوكالة في البنك من طرف أمين الصندوق وهذا قبل غلق البنك أبوابه في نهاية اليوم، ووجب تقييد العملية محاسبيا وتسجيلها في مستندات الإيرادات بشكل يوميا، وهذا يسمح بمعرفة الرصيد الحالي لصندوق، ويجب على مديري الوكالات والوحدات الجهوية إحترام إجراءات تسيير الخزينة والسهر على التقييد بها، لذلك تم تحديد الحد الأقصى للأموال المسموح الاحتفاظ بها في البنك لغرض تسديد المصاريف المتنوعة على النحو التالي:

- بالنسبة للوحدات الجهوية السقف المحدد هو **5000.000.00 دج**؛
- بالنسبة للوكالات السقف المحدد هو **1000.000.00 دج**.

[1] PGD\caar\08 N° 180 ,15\06\2008.

وكل مبلغ أكثر من هذا السقف المحدد وجب تحويله على الفور إلى المديرية العامة سوآءا من الوكالات أو الوحدات الجهوية، ويمكن للوحدات الجهوية تخصيص مبلغ **50.000.00 دج** لمصاريف المتنوعة، ولا يجوز تجاوز هذه الأسقف لأي سبب من الأسباب، وإذا لزم الأمر يجب طلب رخصة من دائرة المحاسبة والمالية، علاوة على ذلك تهدف الإدارة إلى تحقيق وتعزيز الرقابة الدقيقة لنشاط الشركة وحركة التدفقات النقدية على المدى القصير ويجب الالتزام بإرسال ملخص عن تدفقات النقدية للمديرية العامة والشؤون المالية وفقا لهذا الجدول.

الوحدة الجهوية قسنطينة 500

وكالة برج بوعريريج 510

الجدول رقم 12: النشاط الشامل للتدفق النقدي

عمليات تقنية	الإنتاج	1- الإنتاج السابق الصافي الملغى لسنة المالية	
		2- عملاء الانتاج السابقة لسنة المالية	
		3- الإنتاج اليومي الصافي الملغى	
		4- المجموع (1+3)	
		5- المبالغ المحصلة عن الانتاج السابق لسنة المالية الحالية	
		6- مبالغ محصلة على الانتاج اليومي	
		7- أقساط غير مسددة اليومية على الانتاج السابق (2-5)	
		8- أقساط غير مسددة اليومية (3-6)	
	الحوادث	9- مجموع حوادث (بالعدد)	
		10- جرد الحوادث السددة و تسوية اليومية (بالعدد)	
		11- الحوادث المصرحة اليومية (بالعدد)	
		12- المخزون اليومي نهائي)بالعدد) (9-10+11)	
		13- رصيد نهائي اليومي	

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

المطلب الرابع: تقرير المدقق

في هذا المطلب سنتطرق إلى تقرير المدقق الذي يتم فيه عرض ملاحظات و التوصيات المقدمة من طرف المدقق في التقرير النهائي، وبحكم السر المهني الذي يتقيد به المدقق والذي تعذر علينا الحصول على تقارير تدقيق حديثة التاريخ إرتأينا أن نضع بين أيديكم هذا التقرير لسنوات سابقة.

وفقا للأمر بمهمة رقم 07 بتاريخ 2014/5/27 وطبقا للجدول المسطر للتدقيق لسنة 2014، أضع في متناولكم نتائج تقرير التدقيق الخاص بوكالة برج بوعريريج رمز 510 التابعة الوحدة الجهوية لقسنطينة للفترة بين 2014/06/01 إلى 2014/06/05، والهدف من هذه المهمة كانت:

- مراقبة التنظيم العام لمصلحة المحاسبة والمالية للوكالة والوسائل المتاحة من معدات مكتبية وإعلام آلي؛
- مراقبة مدى درجة مصداقية القوائم المالية وحسابات المحاسبية للوكالة؛
- مراقبة مدى تطبيق إجراءات المديرية العامة وقواعد المحاسبية.

كانت أعمال الرقابة موجهة أساسا:

1- مراقبة مخطط التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية

- يتم مراقبة مدى تطبيق مبدأ الفصل بين المهام في المصلحة والوسائل والمعدات المتاحة لذلك.

2- مراقبة نظام المحاسبي والمالي

- يتم فحص ومراقبة حسابات الميزانية عامة للوكالة؛
- مراقبة وفحص قوائم المقاربات البنكية؛
- مراقبة السجلات الواجب مسكها والتقيد بها؛
- مراقبة قوائم الإيرادات، وقوائم الإنتاج، وجداول التحويلات البنكية، وإيصالات البنكية، إيصالات إيرادات؛
- مراقبة أوامر الدفع والتسديد، وإيصالات التسديد، محاضر الخبرة، فواتير المسددة.

إن الوثائق الأساسية والمستندات الداعمة والقوائم التي تم مراقبتها هي كالتالي:

1- الجانب المحاسبي والمالي

- الميزانية العامة والحسابات المحاسبية؛
- دفاتر الحسابات المحاسبية؛
- قوائم التفسيرية للحسابات المحاسبية؛
- المقاربات البنكية؛
- سجلات المحاسبية؛
- مستندات المصاريف؛
- مستندات الإيرادات؛
- إيصالات إيداع الشيكات؛
- إيصالات التحويلات النقدية؛
- كشف الحساب البنكي.

2- الجانب الإنتاجي لأقساط التأمين

- قائمة الإنتاج مستخرجة من "**أوراس**" (هو نظام معلوماتي تستعمله الشركة)؛

- قائمة الإنتاج المسددة المستخرجة من "**أوراس**"؛
- إيصالات التسديد المستخرجة من "**أوراس**".

3- الجانب تسديدات الخاصة بالحوادث والتكاليف

- تقارير الخبرة؛
- فواتير ووصولات الطلب؛
- إيصالات التسديد والتخليصات.

4- تقرير المدقق

في البداية، وجب ذكر أن آخر مهمة في هذه الوكالة كانت في سنة 2011 شهر أكتوبر، والتوصيات والملاحظات في تقرير لتلك المهمة سيتم مراجعتها والتدقيق في مدى تطبيقها، ويتم التركيز على مراقبة والتدقيق في الوثائق المحاسبية والقيود المحاسبية والعمليات المالية المسجلة لسنة 2013، ولأن التسجيل المحاسبي لسنة المالية 2014 مقفل في تاريخ 2014/05/31 والميزانية الافتتاحية لهذه السنة لم يتم إعادة فتحها حتى المصادقة على الميزانية العامة لسنة 2013، وبهذا فان الحسابات والأرصدة ليست نهائية وقابلة للتعديل.

وللعلم أن وكالة برج بوعريريج رمز 510 واقعة في وسط المدينة وبالضبط في حي 500 مسكن، وهذا المقر ملكية خاصة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، في إنتظار اكتمال أشغال الوكالة الجديدة في بضعة أشهر والواقعة في حي 1008 مسكن، والمتكونة من أربع طوابق والأشغال متواصلة فيها لمبادرة النشاط فيها.

إن مصلحة المحاسبة والمالية محل التدقيق مكونة من عنصر واحد فقط وهو رئيس المصلحة، وهذا الأخير مكلف بجميع الأعمال والمهام المحاسبية والمالية للوكالة.

في المحور الأول يتم مراقبة الجانب التنظيمي والتسيير العام لمصلحة المحاسبة والمالية، وفي المحور الثاني مراقبة مصداقية القوائم المالية، وفي الأخير مدى تطبيق والالتزام بتوصيات تقرير 2011، وملخص تقرير المدقق.

أولا: مراقبة الإطار التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية والوسائل والمعدات

1- تنظيم العام لمصلحة

ملاحظة رقم 01 مع توصيات

إن مصلحة المحاسبة والمالية من حيث الموارد البشرية تحتوي على عنصر واحد فقط برتبة رئيس مصلحة وتم توظيفه بتاريخ: 2008/01/06، ويشغل حاليا رتبة رئيس مصلحة للمحاسبة والمالية من شهر أكتوبر 2012 ومرسم في المنصب، ومتحصل على شهادة ليسانس تسيير تخصص مالية.

ورئيس المصلحة يجمع بين عدة مهام مالية ومحاسبية في الوكالة وأيضا يقوم بتسيير الصندوق النقدي ويقوم بالتحويلات النقدية للبنك اليومية، التسديدات النقدية، مسك سجلات الصندوق، وضعية الشهرية المالية والإنتاج، قائمة العملاء والمدينين، القوائم المالية موجهة للوحدة الجهوية، وإن هذا التراكم في المهام يولد تأخير بالنسبة لمسك لبعض السجلات المحاسبية المذكورة والمحددة في مذكرة الإجراءات للمديرية العامة لشركة.

ومع كل هذه المهام فان التسجيل المحاسبي للقيود والعمليات المالية لسنة 2014 فهو بتاريخ شهر ماي والمقاربات البنكية منجزة، والمستندات المحاسبية للإيرادات والمصاريف مرقمة ومسجلة محاسبيا ومصنفة حسب الشهر ومرفوقة بالوثائق الداعمة لكل مستند محاسبي، وتجدر الإشارة أن الأقساط المسددة نقدا مسجلة ومصادقة في نظام المعلوماتي "أوراس" من طرف تقنيين الإنتاج، وتجمع في نهاية اليوم وتسجل في مستند إيرادات اليومية من طرف نائب رئيس مصلحة الإنتاج كل يوم كما يلي:

- قوائم مستندات النقدية حسب فرع التأمين؛
- قوائم الإنتاج وإيصالات الأقساط؛
- قائمة التحويل نقدي تبين المبلغ المحول للبنك وتبرز عدد الأوراق النقدية والمعدنية وفئاتها؛
- إيصال الإيرادات يبين ويحمل مجموع إنتاج الأقساط اليومي؛
- مستند الإيرادات تجمع المبلغ اليومي حسب كل فرع من أقساط التأمين.

أما بالنسبة لتحويل مجموع إيرادات اليومية إلى البنك تتم من طرف رئيس مصلحة المحاسبة والمالية كل يوم بعد مراقبة المبلغ مع الأقساط اليومية.

توصيات لملاحظة رقم 01

الجدير بالذكر الالتزام بمبدأ فصل المهام والذي يعتبر عنصر هام في التدقيق الداخلي وخاصة في مصلحة المحاسبة والمالية، وهذا المبدأ يحد من خطورة الغش والاختلاس ويسهل عمليات الرقابة بين الأمرين بالصرف (مصالح تقنية)، والمصفين (مصلحة المحاسبة والمالية وكذا الصندوق)، ولهذه الأسباب يجب تعزيز مصلحة المحاسبة والمالية بالعنصر البشري على الأقل مكون من اثنين لتقسيم المهام المحاسبية والمالية وكذا السير العام للصندوق، وبالنسبة لرئيس مصلحة المحاسبة والمالية فيجب أن يشتغل ويركز على الجانب المالي للوكالة وبالخصوص مراقبة والتنسيق بين عناصر المصلحة.

2- معدات الإعلام الممنوحة للمصلحة

ملاحظة رقم 02 مع توصيات

وسائل الإعلام الآلي الموفرة لمصلحة المحاسبة والمالية كالتالي:

- 01 كومبيوتر؛
- 01 طابعة.

توصيات لملاحظة رقم 02

لسير الحسن والأمثل وتحسين ظروف العمل في مصلحة المحاسبة والمالية يجب توفير معدات وسائل إعلام آلي خاصة بالمصلحة المذكورة سالفا، ومن الأحسن توفير مكاتب مستقلة للمصلحة، وهذا تم توفيره في الوكالة الجديدة قيد الإنجاز حيث تم تخصيص مكتب للصندوق في الطابق السفلي، ومكتب لرئيس مصلحة في طابق الأول.

ثانيا: تقييم مدى مصداقية القوائم المالية والحسابات المالية للوكالة

1- مراقبة الحسابات والقيود المحاسبية المقفلة بتاريخ 2013/12/31

إن أعمال المراقبة تمت عن طريق عينة من أهم حسابات الميزانية العامة بتاريخ 2013/12/31.

1-1- الحساب 41: عملاء والحسابات التابعة له

ملاحظة رقم 3 بدون توصيات

بعد المراقبة والتدقيق في هذا الحساب والرصيد المحاسبي الذي ظهر مدين في الميزانية العامة بتاريخ 2013/12/31 ومقارنة بالقوائم المالية الإضافية له كانت متطابقة وبمبلغ 14.042.387.49 دج.

وكانت القوائم المالية ممضاة من رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وكذا مدير الوكالة ومقسمة حسب العملاء وحسب السنوات ومطابقة لمذكرات المصلحية والإجراءات السارية.

جدول رقم 13: يبين حساب العملاء حسب السنوات

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	الفرق
حساب 4110					82.068،14	00،0
حساب 41610					7.481.547،31	00،0
حساب 41611				600.610،35		00،0
حساب 41612			884.548،37			00،0
حساب 41613		2.780،60				00،0
حساب 41614	4.990.832،72					00،0

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

ولأهمية هذا الحساب والقوائم المالية المتعلقة به قمنا بمراقبة رصيده مع نظام المعلوماتي "أوراس" كانت مطابقة، وللعلم تم استعمال العملية الحسابية التالية:

الرصيد المحاسبي للعملاء بتاريخ 2012/12/31+ قائمة الإنتاج لسنة 2013 "أوراس" – الإيرادات المتعلقة بالعملاء (تسديد أقساط)2013 "أوراس" = الرصيد المحاسبي للعملاء بتاريخ 2013/12/31.

جدول رقم 14: يبين الرصيد المحاسبي للعملاء

البيان	المبلغ (دج)
رصيد العملاء في ميزانية عامة 2012/12/31(1)	13 094 328،34
أقساط الانتاج لكل فروع تأمينات من 2013/1/1 إلى 2013/12/31 (2)	84 108 108،40
إيرادات أقساط كل فروع تأمينات من 2013/1/1 إلى 2013/12/31 (3)	83 160 049،24
المجموع: (1)+(2)-(3)	14 042 387،50
رصيد العملاء في الميزانية العامة في تاريخ (4)	14 042 387،50
الفرق (3-4)	0.00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

1-2- قائمة إيرادات الأقساط المسددة من العملاء لسنة 2013 للفصل الأول لسنة 2014

ملاحظة رقم 04 بدون توصيات

بالنسبة لمبلغ الديون المسترجعة المترتبة لسنوات السابقة لفصل الأول لسنة 2014 هو147.54 830 6 دج ومقارنة مع قائمة العملاء بتاريخ 2013/12/31 يمثل نسبة49%.

الجدول رقم 15: يوضح الديون مسترجعة

العملاء	مبالغ المسترجعة
الجامعة	2 408 480،42
وحدة جوارية لصحة	1 505 682،78
مركز الطفولة	11 449،69
بلدية بليمور	737 288،81
إقامة جامعية	351 669،32
مجمع الورق ب ب ع	138،50
مؤسسة استشفائية مجانة	630 594،11
مركز ثقافي	416 243،48
مؤسسة ذ م م يوباك	768 600،43
المجموع	6 830 147،54

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

1-3- حساب 41593: شيكات غير قابلة التحصيل نشاط تأمينات

ملاحظة رقم 05 مع توصيات

في رصيد المدين لهذا الحساب بتاريخ 2013/12/31 والمقدر ب 3908.41 دج وهو عبارة عن شيك من بنك التنمية المحلية رقم 0294216 بتاريخ 2012/06/27 للمؤسسة العمومية الجوارية الإستشفائية منصورة محرر بإسم الشركة مقابل أقساط تامين ، لم يتم تحصيله لأن الرصيد غير كافي.

توصيات لملاحظة رقم 05

يجب التقدم في القريب العاجل للمؤسسة الجوارية الإستشفائية المنصورة باستبدال هذا الشيك بشيك أخر وترصيد هذا الحساب.

1-4- حساب 4194: إيرادات وتحويلات غير محددة من العملاء

ملاحظة رقم 06 مع توصيات

في رصيد هذا الحساب الدائن بتاريخ 2013/12/31 بمبلغ 424 724,08 دج وهو عبارة عن تحويلات بنكية من طرف عملاء، الجدول التالي يوضح مجموع القيود المحاسبية المشكلة للرصيد هذا الحساب.

جدول رقم16: يوضح مجموع القيود المحاسبية المشكلة للرصيد

تاريخ	البيان	دائن
30/08/2001	بلدية بن داود	33 742،77
30/08/2001	مؤسسة اقتصادية عمومية برج بوعريريج	64 130،12
30/08/2001	تحويل بنكي غير محدد	4 153،38
31/12/2007	تحويل بنكي مؤسسة عمومية للصحة	89 419،26
26/04/2009	تحويل بنكي مؤسسة عمومية للصحة	164 058،69
26/04/2009	تحويل بنكي مؤسسة عمومية للصحة	69 243،86
المجموع		424 748،08

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

توصيات لملاحظة رقم 06

بالنسبة للقيود المحاسبية الثلاثة حسب أقوال رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بتاريخ 2001/08/30 هو عبارة عن فائض إيرادات محولة بنكيا، ولتسوية هذه الوضعية نهائيا يجب التقدم والإتصال بأصحاب هذه التحويلات وتعويضهم، وإن تعذر الأمر يتم ترصيد هذا الحساب مع حساب 76813 نواتج مختلفة، وأما بالنسبة لتحويلات البنكية غير معرفة المسجلة محاسبيا بتاريخ 2007/12/31، يجب التقدم لبنك الخاص للوكالة ومطالبة البنك بالقيام بعملية تعريف أصحاب التحويلات البنكية من أجل تسجيلها محاسبيا، وفي الأخير بالنسبة لتحويلات البنكية بتاريخ 2009/4/26 المتعلقة بمؤسسة العمومية للصحة يجب التقرب من المؤسسة المذكورة ولإستفسار لتسهيل عملية التسجيل المحاسبي وترصيد الحساب.

2- الحساب 44: الرسوم والحسابات التابعة

2-1- حساب 443110 رسم ضمان السيارات (FGI)

وهو رسم إجباري يجب تسديده طبقا لتشريع الخاص لتأمينات والذي يضبط تعويض ضحايا حوادث المرور الجسمانية والمادية

ملاحظة رقم 07 بدون توصيات

هذا الحساب برصيد دائن بتاريخ 2013/12/31، والرصيد المحاسبي لهذا الحساب مطابق في الميزانية العامة مقارنة بالقوائم المحاسبية في نفس التاريخ.

2-2- حساب 4451: رسم على كوارث طبيعية (FCN)

وهو رسم ملغى كان مخصص لمواجهة الكوارث الطبيعية.

ملاحظة رقم 08 بدون توصيات

هذا الحساب برصيد دائن بمبلغ 1136.17 دج بتاريخ 2013/12/31، الرصيد المحاسبي لهذا الحساب مطابق مقارنة بالقوائم المحاسبية والميزانية العامة بتاريخ 2013/12/31.

2-3- حساب 445300 الرسم على القيمة المضافة المفوترة

وهو مجموع القيمة المضافة المفوترة على مجموع قائمة العملاء.

*** ملاحظة رقم 09 بدون توصيات**

هذا الحساب يبرز رصيد دائن بمبلغ 1.948.036,98دج بتاريخ 2013/12/31، والرصيد المحاسبي لهذا الحساب مطابق للمبلغ في قائمة المحاسبية للعملاء والقائمة الإضافية لهذا الحساب المعدة حاسوبيا بتاريخ 2013/12/31 والممضاة والمصادق عليها من طرف مدير الوكالة ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية.

3- الحساب 46: مدينين ودائنين آخرين

3-1- حساب 4603: مدينين آخرين

*** ملاحظة رقم 10 مع توصيات**

إن هذا الحساب رصيده مدين بتاريخ 2013/12/31 بمبلغ 76.681,19 دج ويتمثل في حجز بنكي بمبلغ 37.167,20 دج وحسب توضيحات وأقوال رئيس مصلحة المحاسبة والمالية لا يخص الوكالة، وأما المبلغ الثاني المقدر ب 39.513,99 دج فهو عبارة عن تسوية مادية لحادث مرور يخص شركة جزائرية للتامين وإعادة التأمين وكالة عنابة، وتم تسجيله محاسبيا بتاريخ 2007/08/12 بواسطة مستند محاسبي بين وحدات، وبالنسبة لقيد التسوية للحادث غير معني للوكالة يجب الإستفسار والإتصال بالوكالة المعنية لتسوية وترصيد هذا المبلغ.

3-2- حساب 4679: مختلف التسبيقات على الحساب

ملاحظة رقم 11 مع توصيات

هذا الحساب برصيد مدين في تاريخ 2013/12/31 بمبلغ 25.000,00 دج ويتمثل في تسديد الضريبة الجزافية لمرتين، الأولى سنة 1995 مسددة من طرف دائرة المحاسبة والمالية وحدة قسنطينة، وتم تسديد الضريبة للمرة الثانية في شهر ديسمبر سنة 2009 وهذا لإستخراج وثيقة الوضعية الجبائية من مصالح الضرائب التابعة لها الوكالة.

توصيات لملاحظة رقم 11

لتسوية النهائية لهذا الحساب يجب تبرير وإثبات تسديد الضريبة للمرة سنة 1995 ومطالبة مصالح الضرائب المعنية باسترجاع المبلغ المسدد مرتين.

4- الحساب 49: تدني قيمة العملاء

ملاحظة 12 بدون توصيات

هذا الحساب يجمع في رصيده الدائن بتاريخ 2013/12/31 مبلغ 6.880.256,16دج هو عبارة عن مؤونة تدني قيمة العملاء، وبعد التحقق من قوائم العملاء الإضافية المعدة حاسوبيا والممضاة ورصيد الميزانية العامة لهذا الحساب ظهر المبلغ مطابق، وقائمة المؤنة لتدني العملاء التي تم معاينتها مطابقة، ومفصلة حسب السنة وحسب العملاء ممضاة من طرف مدير الوكالة ورئيس مصلحة المحاسبة المالية.

5- حساب 51: البنك – مؤسسات بنكية

5-1- حساب 51231: حساب البنكي

ملاحظة رقم 13 مع توصيات

هذا الحساب برصيد مدين بتاريخ 2013/12/31 بمبلغ 4.208.789,09 دج، وبعد التحقق من وثيقة المقاربة البنكية والعمليات المتعلقة لشهر ديسمبر 2013، بعد المقارنة بين القيود المحاسبية لهذا الحساب ومستخرج البنك تم ملاحظة الآتي:

العمليات المالية مسجلة من طرف البنك وغير مسجلة محاسبيا في سجلات الوكالة

في مدين هذا الحساب جانب البنك يوجد عشر تحويلات بنكية مسجلة من طرف البنك ولم تسجل في جانب المحاسبي للوكالة، وهي متعلقة بعدة سنوات 2008، 2009، 2011، 2012 و2013، ومازالت تظهر في مدين المقاربة البنكية، وفي دائن هذا الحساب جانب البنك يوجد قيد محاسبي واحد متعلق بمعارضة بنكية مسجلة بتاريخ 2012/01/16.

العمليات المالية مسجلة من طرف الوكالة وغير مسجلة محاسبيا من البنك

في مدين جانب الوكالة في المقاربة البنكية لشركة عدة شيكات محررة متعلقة بتعويضات حوادث وتسديد فواتير وأتعاب لعدة سنوات 2011، 2012 و2013، وهذه الشيكات لم يتم دفعها لتخليص من قبل أصحابها، وعند الفحص لمستندات المصاريف، ومحاضر الخبرة، إيصالات التخليص والتسديد، وبعض القيود المحاسبية المتعلقة بها كانت مطابقة ولا يوجد أي خلل، وفي الدائن جانب الوكالة يوجد ثلاث شيكات مدفوعة لتحصيل تظهر في جانب الدائن للوكالة في شهر ديسمبر 2013، وقد تم تحصيل هذه الشيكات في شهر جانفي 2014 حسب كشف البنكي شهر جانفي 2014.

توصيات لملاحظة رقم 13

فيما يتعلق في التحويلات العشرة البنكية الغير مقيدة محاسبيا في سجلات والنظام المعلوماتي للوكالة، حسب وثيقة المقاربة البنكية بتاريخ 12/31/ 2013، وجب تسجيل التحويلات البنكية في دائن حساب قيد التسوية والإنتظار، وبعدها يجب الإستفسار لدى البنك لمعرفة مصدر وأصحاب هاته التحويلات البنكية وتقيدها نهائيا والقيام بالتسوية وترصيد.

5-2- دورة تحويل رؤوس الأموال من الوكالة إلى الوحدة الجهوية

ملاحظة رقم 14 بدون توصيات

إن المبلغ الإجمالي المحول إلى الوحدة الجهوية للتامين وإعادة التأمين قسنطينة لسنة 2013 كان 45.800.000.00 دج والجدول التالي يوضح عملية تحويل رؤوس الأموال من الوكالة إلى الوحدة الجهوية:

جدول رقم17: يبين تحويل رؤوس الأموال

تاريخ	المبلغ المحول للوحدة الجهوية
13/02/2013	9.000.000،00
30/04/2013	9.000.000،00
30/05/2013	10.000.000،00
01/08/2013	5.000.000،00
01/10/2013	6.000.000،00
28/11/2013	6.800.000،00
المجموع	45.800.000،00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

إن أعمال المراقبة التي مست تحويلات رؤوس الأموال إلى الوحدة الجهوية أثبتت أنها بإيقاع منتظم ومستمر ماعدا لشهر جوان وجويلية 2013، وأما بالنسبة لسنة 2014 فان رؤوس الأموال المحولة للوحدة الجهوية من الفترة 2014/01/01 إلى 2014/5/30 بمبلغ مقدر ب 27.000.000,00دج والجدول التالي يبين المبالغ المحولة وتواريخ تسجيلها محاسبيا:

جدول رقم 18: يبين تحويلات رؤوس الأموال ماي 2014

تاريخ	المبلغ المحول للوحدة الجهوية
2014/01/30	12.000.000,00
2014/02/27	3.000.000,00
31/03/2014	9.000.000,00
2014/05/29	3.000.000,00
المجموع	27.000.000,00

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

إن وتيرة حركة تحويلات رؤوس الأموال إلى الوحدة الجهوية منتظمة، وملاحظ أيضا بعد المعاينة لأرصدة المحاسبية الشهرية لتحويلات لسنة 2013 كانت مطابقة للقوائم الإضافية والسجلات المحاسبية منها سجل البنك.

5-3- مراقبة انتظام عمليات المصاريف وعمليات الإيرادات

ملاحظة رقم 15 بدون توصيات

لتمكن من مراقبة إنتظام عمليات الناتجة عن الإيرادات والمصاريف لسنة 2013، قمنا بعملية بأخذ عينة من مستندات المحاسبية والوثائق التالية:

أ- مراقبة مستندات المصاريف والوثائق الداعمة

إن مستندات المصاريف التي تمت معاينتها عن طريق العينة كلها ممضاة، من طرف الأمر بالصرف ومدير الوكالة وكذا رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، والمبلغ المحرر في الشيك بالحروف والأرقام نفسه في الوثائق الداعمة، وكل المستندات المحاسبية مرقمة ومنظمة ومرتبة حسب ترتيب زمني يومي وشهري، وفقا لمبدأ الأساسية للمحاسبة.

ب- مراقبة مستندات الإيرادات والوثائق الداعمة

إن المستندات التي تمت معاينتها عن طريق عينة من الإيرادات كلها ممضاة من طرف المعنيين والمخول لهم (مدير الوكالة، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وأمين الصندوق)، والمبلغ المدون في مستندات الإيرادات بالحروف والأرقام مطابقة مع إيصال التسديد، إشعار الإيرادات، وصل النقدي، جدول إرسال الشيكات.

6- حساب 53: صندوق

6-1- حساب 5301 صندوق رئيسي

ملاحظة رقم 16 مع توصيات

إن هذا الحساب يظهر مرصد في تاريخ 2013/12/31، وبعد مراقبة إيرادات اليومية لأقساط يتم تحويلها أليا كل نهاية اليوم إلى البنك من طرف رئيس مصلحة المحاسبة والمالية في دائن الحساب البنكي للوكالة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 309، المتواجدة في مقر الولاية (مراقبة تمت على عينة من شهر أفريل 2014)، وللعلم فإن محضر جرد لصندوق اليومي لم يتم إعداده.

توصيات لملاحظة رقم 16

يجب إقفال وجرد الصندوق يوميا، وأن يكون المبلغ الموجود في الصندوق والرصيد المدون في سجل الصندوق ومحضر جرد الصندوق متطابق، وأن يكون ممضى من طرف مدير الوكالة ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية وكذا أمين الصندوق، ومن جهة أخرى، فإن أعمال المراقبة التي تمت على عينة من شهر أفريل 2014 لم تفرز عن أي فروقات أو خلل بين مجموع إيرادات النقدية ومجموع المبالغ المحولة والمدفوعة للبنك.

وهذه مختلف مدفوعات اليومية في دائن الحساب البنكي للوكالة لشهر أفريل 2014 والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم19: يبين مدفوعات اليومية في دائن الحساب البنكي أفريل 2014

التاريخ	مجموع الإيرادات	المبلغ مدفوع نقدا	رقم وصل البنكي
01/04/2014	183 742،21	183 742،21	295309
02/04/2014	264 455،31	264 455،31	295438
30/04/2014	94 161،26	94 161،26	295856
06/04/2014	424 552،15	424 552،15	295870
07/04/2014	135 720،13	135 720،13	295862
08/04/2014	98 872،68	98 872،68	296002
09/04/2014	83 990،00	83 990،00	296231
10/04/2014	107 964،92	107 964،92	296319
13/04/2014	107 715،40	107 715،40	296351
14/04/2014	269 291،51	269 291،51	296726
15/04/2014	462 621،19	462 621،19	296879
16/04/2014	106 194،10	106 194،10	296954
20/04/2014	306 599،29	306 599،29	297092
21/04/2014	235 079،69	235 079،69	292248
22/04/2014	96 166،32	96 166،32	297408
23/04/2014	183 928،53	183 928،53	297556
24/04/2014	109 746،38	109 746،38	297722
27/04/2014	230 504،36	230 504،36	297858
28/04/2014	174 767،06	174 767،06	298078
29/04/2014	170 658،33	170 658،33	298265
30/04/2014	77 832،54	77 832،54	298447
المجموع	**3 924 563،37**	**3 924 563،37**	

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

ثالثا: مراقبة مسك السجلات المحاسبية في الوكالة

إن عدم مسك بعض السجلات المحاسبية على مستوى الوكالة يبرز عدم التقييد بالمذكرة رقم 222/كار/مديرية عامة /08 بتاريخ 2008/07/09 المتعلقة بالتسيير المحاسبي والمالي.

وفي هذا الجدول سوف نبرز مختلف السجلات المحاسبية الواجب مسكها والتقيد بها إتباعا لإجراءات المنصوص عليها من المديرية العامة لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين، والملاحظات المرفوعة في هذا التقرير بهذا الخصوص مع التوصيات والتوجيهات المصاحبة لتفادي خطر الوقوع في ضياع أو التلاعب أو التدليس في المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم 20: يوضح مجموع السجلات الممسوكة وغير الممسوكة بصفة دورية.

إسم السجل	الملاحظات	التوصيات والتوجيهات
السجل المركزي لدفاتر المساعدة ودفتر الأستاذ	هذا السجل ممسوك شهريا	بدون توصيات
السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات الإيرادات		
سجل التحويلات البنكية والبريدية	هذا السجل غير ممسوك	يجب مسك هذا السجل بصفة دورية
سجل مستندات الإيرادات	هذا السجل غير ممسوك	يجب مسك هذا السجل على مستوى مصلحة
السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات المصاريف		
سجل مستندات المصاريف	هذا السجل غير ممسوك	يجب مسك هذا السجل بصفة دورية
السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات الصندوق		
سجل الصندوق الرئيسي	هذا السجل ممسوك بشكل يومي، والأرصدة مطابقة وموقفة لجرد الصندوق	بدون توصيات
سجل الصندوق شركة جزائرية لتامين على الأشخاص كرامة	القيود المحاسبية لسنة 2014 مدونة على أوراق منفصلة شهريا وملصقة مباشرة على السجل	هذا السجل يجب أن يكون التدوين فيه يوميا، ويجب أن يكون تطابق بين مبالغ مدونة بالحروف والأرقام، تسجيل يجب أن يكون على السجل مباشرة وليس على أوراق منفصلة مطبوعة وملصقة على السجل.
السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات البنك		
سجل البنك حساب القرض الشعبي الجزائري	هذا السجل ممسوك دوريا والأرصدة موقفة كل نهاية شهر	بدون توصيات
سجل البنك إيرادات للتأمين على الأشخاص	القيود المحاسبية لسنة 2014 مدونة على أوراق منفصلة شهريا وملصقة مباشرة على السجل.	هذا السجل يجب أن يكون التدوين فيه يوميا، ويجب أن يكون تطابق بين مبالغ مدونة بالحروف والأرقام، تسجيل يجب أن يكون على السجل مباشرة وليس على أوراق منفصلة مطبوعة وملصقة على السجل.
سجل المقاربة البنكية (حساب الرئيسي) القرض الشعبي الجزائري.	هذا السجل غير ممسوك على مستوى المصلحة، المقاربات البنكية مدونة في أوراق منفصلة.	هذا السجل يجب مسكه والتدوين فيه نهاية كل شهر.
سجل المقاربة البنكية للتأمين على الأشخاص حساب البنكي للإيرادات.	هذا السجل غير ممسوك على مستوى المصلحة، المقاربات البنكية مدونة في أوراق منفصلة.	هذا السجل يجب مسكه والتدوين فيه نهاية كل شهر.

سجل المقاربة البنكية، تأمين على الأشخاص حساب البنكي مصاريف.	هذا السجل غير ممسوك على مستوى المصلحة، المقاربات البنكية مدونة في أوراق منفصلة.	هذا السجل يجب مسكه والتدوين فيه نهاية كل شهر.
السجلات الممسوكة المتعلقة بعمليات المتعددة		
سجل عمليات تسوية بين الوحدات.	هذا السجل غير ممسوك على مستوى المصلحة.	يجب مسك هذا السجل على مستوى المصلحة.
سجل العمليات التسوية المختلفة.	هذا السجل غير ممسوك على مستوى المصلحة.	يجب مسك هذا السجل على مستوى المصلحة.
سجل طلبات دفاتر الشيكات.	هذا السجل ممسوك بصفة دورية.	بدون توصيات.
سجل الشيكات والمسترجعة.	هذا السجل ممسوك بصفة دورية.	بدون توصيات.

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

رابعا: مراقبة ومتابعة تطبيق توصيات أخر تقرير شهر أكتوبر 2011

سيتم التطرق إلى مراقبة مدى إلتزام الوكالة ومصلحة المحاسبة والمالية بصفة خاصة للتوصيات والتوجيهات المقترحة في أخر مهمة في شهر أكتوبر 2011، ومدى تطبيق هذه التوصيات، ونتطرق إلي بعض الحسابات الوسيطية التي كان المطلوب تسويتها وترصيدها، وبعض السجلات المحاسبية الضرورية مسكها والتقيد بها، والجدول الآتي يظهر نظرة شاملة لمتابعة الميدانية لتقرير:

جدول رقم21: يبين متابعة تطبيق توصيات أخر مهمة أكتوبر 2011

توصيات المقترحة لآخر تدخل (تقرير تدقيق 2011)	متابعة والتطبيق
تعزيز مصلحة المحاسبة والمالية بالعنصر البشري لأن مسؤول المصلحة يجمع عدة مهام محاسبية ومالية.	لم يتم تعزيز المصلحة بالعنصر البشري، وشخص واحد يقوم بعدة مهام محاسبية ومالية.
حساب رقم 4769 مصاريف قيد التسوية (المخطط المحاسبي الوطني) وحساب47699 مصاريف أخرى قيد تسوية، يجمع عمليتين محاسبيتين الأولى تتعلق بحجز بنكي لم يتم تعريفه، والقيد الثاني عبارة عن تسوية حادث متعلقة بوكالة عنابة.	لم تتم أي تسوية لحد الأن مقارنتا بملاحظة ومعاينة رقم 10 مع توصيات.
محضر جرد الصندوق يومي.	حسب مدير الوكالة ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية فان محضر جرد الصندوق مدون يوميا حسب نموذج الذي تم إرساله للوحدة جهوية.
السجلات الواجب مسكها: • سجل الشيكات المرتجعة؛ • سجل المقاربات البنكية؛ • سجل التحويلات البنكية؛ • سجل المستندات الإيرادات؛ • سجل المستندات المصاريف؛ • سجل عمليات التسوية بين الوحدات؛ • سجل العمليات التسوية المختلفة.	التوصيات المرتبطة بمسك السجلات المحاسبية لم تأخذ بعين الاعتبار.

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالة caar

خامسا: ملخص التقرير التدقيق

وتجدر الإشارة في الأخير، بأن أعمال المراقبة التي تمت في الأساس على عينة من عمليات محاسبية للسنة المالية 2013، وأما بالنسبة لسنة 2014 فأعمال المراقبة كانت حتى شهر ماي 2014 والقيود مسجلة بدون إعادة افتتاح السنة المالية محاسبية، وإن مصلحة المحاسبة والمالية كما ذكرنا سابقا، يتم تسيرها من طرف شخص واحد وهو المسؤول الذي يقوم بمختلف المهام المحاسبية والمالية للوكالة وهذا منافي للقواعد الأساسية للرقابة الداخلية للشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين، ورغم الاختلافات والفروقات التي تم معاينتها للمداخلة الأولى سنة 2011 متبوعة بالتوصيات والملاحظات المقترحة التي لم تأخذ بعين الاعتبار ولم تتخذ أي إجراءات لتسوية الحسابات التي تم ذكرها، وإن عدم إتباع إجراءات التسيير المحاسبي و المالي المنصوص عليه من

طرف المديرية العامة لشركة وإتباع التوصيات الإقتراحات في أساس راجع لنقص العنصر البشري، فإن عنصر بشري واحد لا يمكنه تسيير مصلحة المحاسبة والمالية وجمع عدة مهام في آن واحد محاسبية ومالية، وبإضافة إلى تسير الصندوق وتحويل النقدي إلى البنك، ومع ذلك يجب التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، ووجب تعزيز المصلحة المحاسبة والمالية لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين بالعنصر البشري أمر ضروري، ليتم تجسيد مبدءا فصل المهام المحاسبية والمالية وللحد من مخاطر التلاعبات والإختلاسات، وبهذا يتم تحسين مستوى الرقابة الداخلية في شركة التأمين.

خامسا: إستمارات تفسيرية للحسابات التي تمت مراقبتها

استمارة تحليل حساب محاسبي

C‹A‹A‹R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة : 2013

رقم الحساب محاسبي : 419
بيان الحساب : شيك بدون رصيد
رصيد الميزانية في2013/12/31 : 3 908،41

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
27/06/2012	636	20	شيك بدون رصيد بنك التنمية محلية رقم 0294216		3 908،41
			المؤسسة الصحية الجوارية المنصورة		
			المجموع	**-**	**3 908،41**
			رصد في:2013/12/31		**3 908،41**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C‹A‹A‹R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة : 2013

رقم الحساب محاسبي : 4194
بيان الحساب : تحصيل غير معرف من مؤمن:
رصيد الميزانية في2013/12/31 : 424 748،08

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
30/08/2001	2391	20	تحويلات بنكية من عملاء بالفائض		33 742،77
30/08/2001	2391	20	بلدية بن داوود		64 130،12
31/12/2007	742	20	المؤسسة الإقتصادية برج بوعريريج		4 153،38
26/04/2009	371	20	تحويل غير معرف		89 419،26
26/04/2009	372	20	تحويل مؤسسات الصحية برج بوعريريج		164 058،69
30/09/2009	805	20	تحويل مؤسسات الصحية برج بوعريريج		69 243،86
			المجموع	**-**	**424 748،08**
			رصيد في2013/12/31		**424 748،08**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C.A.A.R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة: 2013

رقم الحساب محاسبي: 4603
بيان الحساب: مدينين اخرون
رصيد الميزانية في2013/12/31: 76 681،19

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
03/09/2000	2180		حجز بنكي غير معرف محضر قضائي جبراني عيسى	37 167،20	
12/08/2007	11		تسوية حادث وكالة عنابة	39 513،99	
			المجموع	76 681،19	
			رصيد في2013/12/31	76 681،19	

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C.A.A.R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة: 2013

رقم الحساب محاسبي: 4679
بيان الحساب: مختلف التسبيقات على الحساب
رصيد الميزانية في2013/12/31: 25 000،00

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
16/12/2009	1084	20	تسديد وضعية جبائية (ضريبة جزافية)	25 000،00	
			سنة 1995 -1996		
			المجموع	25 000،00	
			رصد في2013/12/31	25 000،00	

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C.A.A.R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة: 2013

رقم الحساب محاسبي: 467990
بيان الحساب: مختلف عمليات التأمين على الأشخاص
رصيد الميزانية في2013/12/31: 1 290 560،61

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
31/12/2013		20	أقساط إنتاج تامين على الأشخاص		1 290 560،61
			المجموع		1 290 560،61
			رصيد في2013/12/31		1 290 560،61

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C،A،A،R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة **2013**

رقم الحساب محاسبي **46799**
مختلف ايرادات على الحساب

بيان الحساب

رصيد الميزانية في2013/12/31 **5 577،46**

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	*دائن*
			تحويلات بنكية للمؤمنين مرتجعة لحرس بلدي تامين على أشخاص		
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي نعيجي احمد		2 119،82
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي بن زاوي عبدالنور		831،73
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي شتيح علي		510،78
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي بن حمودة عثمان		489،25
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي بعيطيش عبدالقادر		419،10
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي يعيش عبد الحفيظ		377،56
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي قوات فاروق		278،55
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي يعيش عبد الحفيظ		209،13
18/11/2013	1542	20	تحويل بنكي يعيش عبد الحفيظ		341،54
			المجموع		**5 577،46**
			رصد في2013/12/31		**5 577،46**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

استمارة تحليل حساب محاسبي

C،A،A،R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

السنة 2013

رقم الحساب محاسبي 46722

بيان الحساب مصاريف مؤجلة

رصيد الميزانية في2013/12/31 294 654،22

تاريخ	رقم قيد	دفتر	بيان	مدين	دائن
30/12/2008	1046	20	إلغاء شيك 0480275 طبال خوضير 101/02		6 470،25
12/02/2009	127	20	إلغاء شيك 0480370 جدو عمار 107/04		4 700،00
31/12/2009	1153	20	إلغاء شيك 530119 داموي فاطمة 43001/94		800،00
31/12/2009	1154	20	إلغاء شيك رقم 5320171 علاب عبدالحميد 82/03		1 420،00
31/12/2009	1155	20	إلغاء شيك رقم 532318 بلدية زمورة 39/04		2 460،00
31/12/2009	1156	20	إلغاء شيك رقم 7565579 مركز جامعي برج بوعريريج 10/05		6 913،40
31/12/2009	1157	20	إلغاء شيك رقم 0480365 خبابة جمال		4 700،00
31/12/2009	1158	20	إلغاء شيك رقم 0480367 زيتوني مسعود 32/05		4 500،00
29/12/2011	1060	20	إلغاء شيك رقم 5478040		3 000،00
29/12/2011	1060	20	إلغاء شيك رقم 5478104 مشري غاز		117 562،50
29/12/2011	1060	20	إلغاء شيك رقم 1564195 لغلام براهيم 323/06		4 700،00
29/12/2011	1060	20	إلغاء شيك رقم 1564197 لغلام حسين		4 700،00
29/12/2011	1060	20	الغاء شيك رقم 1564223 عيدل ت		2 444،15
29/12/2011	1060	20	الغاء شيك رقم 5133196 بلهوشات ح 20/06		4 700،00
29/12/2011	1060	20	الغاء شيك رقم 5133115 عابد ام سعد 340/05		38 020،99
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 5133145 بوزيدي مسعود		38 690،48
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 8015011 ش ذ م م زواوي		7 278،00
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 8015014		3 640،00
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 8015065 بنك السلام		1 420،00
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 8015037 مزوار ربيع		2 655،00
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 6727653 شركة وطنية لتامين وكالة 3204		19 609،31
25/11/2012	1290	20	إلغاء شيك رقم 6727796 بوزيدي مسعود		2 976،19
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 7932374 مدوح حبيبة		3 000،00
25/11/2012	1290	20	الغاء شيك رقم 7932503 مانع كمال		500،00
31/12/2013	1780	20	الغاء شيك رقم 7932557 تواتي عباس		250،00
31/12/2013	1780	20	الغاء شيك رقم 7932613 بنك السلام		3 640،00
31/12/2013	1780	20	الغاء شيك رقم 7932688 بنك البركة		3 040،00
31/12/2013	1780	20	الغاء شيك رقم 7925217 شركة جزائرية للخبرة		863،95
30/12/2014	1730	20			
			المجموع		294 654،22
			رصيد في:2013/12/31		294 654،22

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

سادسا: المقاربة البنكية وبالتاريخ 2013/12/31

سوف نتطرق إلى وضع المقاربة البنكية مقفلة بتاريخ 2013/12/31 والتي تظهر العمليات المسجلة من البنك ولم تسجل من طرف الوكالة، وفي نفس الوقت العمليات المسجلة في محاسبة الوكالة ولم تسجل في بنك الوكالة مع الأرصدة، ومن خلالها سوف نظهر الأرصدة السابقة لوكالة التأمين محل التدقيق ورصيدها في البنك، وتظهر الشيكات التي لم يتم تحصيلها بعد والشيكات المصدرة من طرف وكالة التأمين لزبائنها ولم يتم دفعها من طرف أصحابها للتخليص، وتم وضع المقاربة البنكية المقفلة بتاريخ 2013/12/31 في صفحة منفردة لكي يسمح برؤية شاملة والقائمة التالية تبين المقاربة البنكية:

قائمة المقاربة البنكية بتاريخ 2013/12/31

وكالة 510 ب ب ع

التاريخ	البيان	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين		التاريخ	البيان	البنك (قرض شعبي جزائري)	
		مدين	دائن			مدين	دائن
	الرصيد البنكي الوكالة	**4 208 789،09**			الرصيد البنكي		**2 718 107،32**
18/03/2008	تحويل بنكي في الحساب	6 466،44		12/10/2011	شيك 8319337بن إيدير	2 340،00	
06/08/2008	تحويل بنكي في الحساب	2 202،09		16/01/2012	شيك رقم 8319562 ش ذ م م زواوي	4 700،00	
23/12/2008	تحويل بنكي في الحساب	21 619،79		28/06/2012	شيك رقم8319963 طيابية صافية	2 273،51	
17/02/2009	تحويل بنكي في الحساب	43 091،80		28/06/2012	8319968خليف رمال|شيك رقم	3 213،49	
03/03/2009	تحويل بنكي في الحساب	7 997،13		06/09/2012	شيك رقم 5884513 براهيمي	14 090،20	
11/03/2009	تحويل بنكي في الحساب	1 911،60		12/09/2012	بشيك رقم 5884517بنك بركة غرداية	14 616،36	
15/03/2011	تحويل بنكي في الحساب المنصورة	42 515،50		06/03/2013	شيك رقم6609382 قعلول	4 500،00	
25/12/2011	تحويل بنكي في الحساب	5،00		06/03/2013	شيك رقم 6609383 ش ذ م وبوعزيز	13 056،00	
16/01/2012	8319547 حجز بنكي على شيك رقم		9 260،00	07/03/2013	شيك رقم 6609384زواوي	4 000،00	
14/11/2012	تحويل بنكي خدمات اجتماعية	3 000،00		12/03/2013	شيك رقم6609399 بونابي	5 850،00	
27/01/2013	تحويل خزينة ولاية	40 449،35		07/04/2013	شيك رقم 6609484 ربيع	4 700،00	
17/04/2013	تحويل خزينة ولاية	84 431،20		22/05/2013	شيك رقم7123558 بنك تنمية محلية	22 938،73	
				21/08/2013	شيك رقم 7123760 بلاش	25 138،83	
				25/09/2013	شيك رقم 7123726بنك البركة	13 560،00	
				18/11/2013	شيك رقم6478586 علون	1 995،00	
				11/12/2013	شيك رقم7322346 شركة جزائرية 6550	25 415،61	
				15/12/2013	شيك رقم7322363 الجزائرية للخبرة	179 644،98	
				16/12/2013	شيك رقم7322364 رحموني ا	25 918،65	
				16/12/2013	شيك رقم7322369 عثماني س	71 229،60	
				22/12/2013	شيك رقم 7322380محضر قضاي سعدودي	73 074،00	
				23/12/2013	شيك رقم 7322388 بريد الجزائر	166 978،47	
				23/12/2013	شيك رقم 7322392 الجامعة	12 365،40	
				25/12/2013	شيك بنك خليج رقم 9742332 ا باك		1 100 000،00
				26/12/2013	شيك رقم 7322399 طباخ	10 650،00	
				26/12/2013	شيك رقم7322402 بريد الجزائر	7 500،00	
				31/12/2013	شيك رقم7322406 مؤسسة صحية جوارية	599 500،00	
				31/12/2013	شيك بنك السلام رقم 0011469منبع غ		1 696 606،21
				31/12/2013	شيك قرض شعبي رقم9137900 م و ت و و		247 754،29
	المجموع	**4 462 478،99**	**9 260،00**		**المجموع**	**1 309 248،83**	**5 762 467،82**
	الرصيد	**4 453 218،99**			**الرصيد**	**4 453 218،99**	

~ 70 ~

0،00

قائمة 04 للعملاء و قيمة التدني لكل سنة

السنة	ديون الأقساط بكل رسوم	ديون الأقساط بدون رسوم	مؤونة تدني عملاء	نسبة
2013	7 563 615،45	6 454 025،23	1 912 714،03	0%-30%
2012	600 610،35	480 931،95	288 559،16	60%
2011	884 548،37	713 100،97	570 480،78	80%
2010	2 780،60	2 263،75	2 263،75	100%
2009	76 485،15	62 849،47	62 849،47	100%
2008	1 835 712،42	1 485 495،20	1 485 495،20	100%
2007	2 539 907،11	2 104 429،39	2 104 429،39	100%
2006	156 666،74	104 558،95	104 558،95	100%
2005	170 383،97	143 231،32	143 231،32	100%
2004	183 072،52	144 625،94	144 625،94	100%
2003	25 417،02	21 472،05	21 472،05	100%
1999	3 187،79	2 408،92	2 408،92	100%
المجموع	14 042 387،49	11 719 393،14	6 843 088،96	

C،A،A،R
وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

قائمة رقم 06 شيكات مرفوضة
(لم يتم تحصيلها)

وكالة	مؤمن	بنك	رقم شيك	التاريخ	تاريخ تحصيل	تاريخ رفض	سبب رفض	مبلغ شيك ملاحظة	
510	مؤسسة جوارية منصورة	بنك تنمية محلية	294216	18/01/2012		03/07/2012	رصيد غير كافي	3908،41	

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية للوكالةcaar

وحدة جهوية قسنطينة
دائرة محاسبة والمالية
وكالة 510 برج بوعريريج

قائمة رقم 07 الشيكات المدفوعة لتحصيل 2013/12/31
(دائن جانب المقاربة بنكية)

الوكالة	المؤمن	بنك	رقم الشيك	تاريخ الشيك	تاريخ التحصيل	مبلغ الشيك	ملاحظة
510	ش م ذ م م أوباك	بنك الخليج	9742332	25/12/2013	25/12/2023	1 100 000،00	
510	ش م ذ م م منبع الغزلان	بنك السلام	0011469	31/12/2013	31/12/2013	1 696 606،21	
510	المؤسسة الوطنية للأوراق والتغليف	القرض الشعبي	9137900	31/12/2013	31/12/2013	247 754،29	

خلاصة الفصل الثاني

يبقى مدى نجاح مهمة المدقق إلى كفاءته العلمية والعملية وقدرته على التحكم في عدة تقنيات في أن واحد محاسبية مالية وقانونية وخبرته المكتسبة في مجال التدقيق التي تسمح له بمعرفة الآلية التي يتبعها من وكالة إلى أخرى وحسب متطلبات المهمة، ولهذا وجب على المدقق توجيه الرقابة الداخلية على مدى تطبيق إجراءات التسيير المحاسبي المنصوص عليها ومبادئ المحاسبة، ويجب عليه مقارنة ومراقبة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية مع مختلف الحسابات المرتبطة بالتدفقات النقدية، وفحص مصداقية القوائم المالية لشركة التأمين.

وأثناء أداء المدقق لمهامه في الوكالات التأمين لابد له أن لا ينسى أنه زميل لموظفي الشركة، ويتحلى بالباقة والعلاقات الإنسانية مع موظفي الشركة مما يسمح له بسهولة للوصول إلى المعلومات والمستندات المحاسبية المتعلقة بالشركة التأمين

والجدير بالذكر أن التدقيق في شركات التأمين هدفه الجوهري وضع نقاط القوة ونقاط الضعف تحت دائرة ضوء المديرية العامة والتي تتخذ إجراءات استنادا لتقارير المدققين لتفادي الوقوع في خطر الغش والتلاعب والإختلاس.

الخاتمة

الخاتمة

التدقيق في شركة التأمين هو نشاط مستقل يهدف لحماية الشركة ويضمن درجة من النجاعة والفعالية ويقدم نصائح وتوجيهات للحد من خطر والاختلاس والتلاعب ويقدم قيمة مضافة للشركة، ويقوم على السهر على إحترام قواعد الأساسية للمحاسبة ومدى الإستعمال الأمثل للوسائل المادية والبشرية.

وللوصول إلى هذه الغاية وجب على المدقق التحلي بالكفاءة العلمية والعملية، روح التعلم الدائم والمتجدد في شتى المجالات منها المحاسبية المالية والقانونية والتقنية.

ولنجاح مهمة التدقيق وجب على المدقق أن يتقن فن التواصل والمعاملة مع مسؤولي وموظفي شركة التأمين محل التدقيق الذي يؤثر في نتائج تقرير التدقيق.

وعليه مراقبة جميع الفروقات والاختلافات الصادرة في القوائم المالية وأرصدة الحسابات لأنها قد تكون ناتجة عن نسيان أو عدم تسجيل محاسبي وقد تكون ناتجة عن اختلاسات أو تلاعبات في الحسابات ، ولهذا وجب على المدقق أن يكون دائما تؤهب وشك وتساؤل لمعرفة سبب هذه الفروقات والاختلافات بين أرصدة الحسابات والقوائم المالية وكذا الميزانية العامة لشركة.

ومن المهم التركيز في المقام الأول في مراقبة حسابات الخزينة من بنك وصندوق لأنها عنصر حساس في شركة التأمين ومقارنتها مع حسابات أخرى متعلقة بها كقائمة العملاء ورقم الأعمال، وتعد خطوة أساسية في عملية التدقيق والحد من خطر الإختلاس والتلاعب في الحسابات.

وتبقى عملية التدقيق في شركات التأمين تعتمد على تقنية المسح على عينات من عمليات ومعاملات الشركة لفترات مختلفة من الزمن تطبق عليها عملية الرقابة باستعمال تقنيات محاسبية ومالية والإلتزام بإجراءات المديرية العامة لشركة.

نتائج الدراسة: توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- التدقيق المحاسبي أداة رقابة وليست غاية؛
- يبرز صحة لشركات التأمين محاسبيا من خلال إتباع الإجراءات المحاسبية؛
- يحد من مخاطر الإختلاس والتلاعب؛
- ترشيد الإستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال:

- تقسيم المهام والأعمال المحاسبية والمالية في شركة التأمين؛
- وضع برنامج آلي يقوم بتحويل رؤوس الأموال من الوكالات إلى المديرية العامة؛
- تكثيف برامج التدقيق على الوكالات والوحدات الجهوية؛
- تعزيز مصالح المحاسبة والمالية بالعنصر البشري المؤهل علميا.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط

بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور التدقيق المحاسبي في إتخاذ القرارات في شركات التأمين؛
- دور التدقيق المحاسبي في حد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين؛
- أهمية التدقيق المحاسبي في تحسين جودة تسيير مصالح المحاسبة والمالية في شركات التأمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

لمراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أزهر عاطف سواد، **مراجعة حسابات التدقيق**، الطبعة الاولى، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، ص 191
2. أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، طبعة1، دار الجامعية، مصر، 2007، ص39.
3. بوحفص رواني ،**التدقيق المالي والمحاسبي** ،مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق ،جامعة غرداية ،السنة الجامعية 2017-2018 .
4. بوحفص رواني، **التدقيق المالي و المحاسبي**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة و التدقيق، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2018.
5. خالد محمد أمين عبد الله، **علم التدقيق الحسابات- الناحية النضرية و العلمية**، الطبعة الرابعة، دار وائل لنشر والتوزيع، سنة 2007.
6. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **علم التدقيق الحسابات النضري والعلمي** ،الطبعة الاولى، دار المستقبل لنشر و التوزيع، 2009 .
7. رأفت سلامة وأخرون، **علم تدقيق الحسابات**، دار المسير لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص11.
8. سعيد السيد قنديل: **المسؤولية المدنية لشركات التأمين**، الدار الجامعية الجديدة للنشر القاهرة، مصر، 2005 .
9. عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق و الرقابة الداخلية**، جمعة المواصل، الطبعة الثانية ،سنة 2009 .
10. محمد الفيومي، عوض لبيب، **المراجعة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998.
11. منير إبراهيم هنيدي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، الإسكندرية، منشأة المعارف للتوزيع، 1999.
12. يوسف محمد الجربوع، **مراجعة الحسابات بين النضري والتطبيقي**، الوراق لنشر، عمان، الأردن، 2000.
13. **مدخل إلى أساسيات التأمين**' المعهد المالي الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص240.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري**، مذكرة دكتورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

2. بن نعجة كمال، ركراكي مروان، مذكره لنيل شهادة الماستر، **جودة التدقيق المحاسبي واثرها على طبيعة القرارات والتنافس المؤسسات**، تخصص التدقيق ومراقبه التسيير، موسم الجامعي 2017 / 2018.

3. دبة وردة، قدوري نور الهدى، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماستر، محاسبة و تدقيق، جامعة قاصدي، مرباح وقلة، 2020.

4. طايق بثينة، عباسي سلسبيل، **المحاسبة في شركات التأمين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة– محاسبة ،2020/2019 .

5. مسعودان رشدي ولغلام صدام، **مكانة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، 2015/2014.

6. معوش محمد الأمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائمتها المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد تأمين، كلي علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2013/2014.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد، **المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حكومة الشركات**، مجلة 11، العدد02، جامعة مستغانم.

2. سامية فقير، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الخامس، جوان 2020.

3. عبد الناصر محمد سيد درويش، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية :دراسة ميدانية، مجلة المحاسب و المراجع، AUGAK ، العدد الثاني، المجلد1، كلي التجارة مصر.

رابعا: التشريعات القانونية

1. امر رقم 95– 07 مؤرخ في 25 يناير سنة 1995، **يتعلق بالتأمينات الجريدة رسمية** رقم 13، الصادرة في 8 مارس 1995.

2. المادة 34 من قانون 10–01 المؤرخ في 29 جوان 2010 و **المتعلق بمهن خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات و المحاسبة المعتمدة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق ل 11 جوليا 2010.

محاضرات:

1. الدكتور بدر الدين يونس ، **مدخل للدراسة قانون التأمين**، 2021، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، سنة 2021.

المراجع باللغة الأجنبية

1. J.C BECOUR، H Bouquin، Audit opérationnel، 2eme Edition، Economica، Paris، 1996.

المواقع الأنترنت

1. Sites internet , www.caar.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: إيرادات غير معرفة

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013
N ° de compte : 419
Intitulé du compte : Encaissemnt non identifie
Solde balance au 31/12/2013 : 3 908,41

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
27/06/2012	636	20	ch impaye BDL 0294216 EPSP MANSOURAH		3 908,41
			Totaux	-	**3 908,41**
			Solde au 31/12/2013		**3 908,41**

الملحق رقم 02: تحصيل غير معرف من مؤمن

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013
N ° de compte : 4194
Intitulé du compte : Encaissemnt non identifie
Solde balance au 31/12/2013 : 424 748,08

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
30/08/2001	2391	20	APC BENDAOUD		33 742,77
30/08/2001	2391	20	EC BBA par ch 3708805		64 130,12
31/12/2007	742	20	Virt reçu non identifié du 26/03/07		4 153,38
26/04/2009	371	20	Virt reçu EHS EPSP bba		89 419,26
26/04/2009	372	20	Virt reçu EHS EPSP bba		164 058,69
30/09/2009	805	20	Virt reçu EHS EPSP bba		69 243,86
			Totaux	**0,00**	**424 748,08**
			Solde au 31/12/2013		**424 748,08**

الملحق رقم 03: مدينين اخرون

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013
N ° de compte : 4603
Intitulé du compte : Débiteur divers
Solde balance au 31/12/2013 : 76 681,19

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
03/09/2000	2180		Saisie arrêt sur sinistre non identifié par	37 167,20	
			huissier Djebrani aissa		
12/08/2007	11	VIR	Liquidation CAAR Annaba	39 513,99	
			Totaux	**76 681,19**	**0,00**
			Solde au 31/12/2013	**76 681,19**	

الملحق رقم 04: مختلف التسبيقات على الحساب

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013
N ° de compte : 4679
Intitulé du compte : Diverses avances pour compte
Solde balance au 31/12/2013 : 25 000,00

تاريخ	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
16/12/2009	1084	20	Reglement situation fiscale	25 000,00	
			année 1995- 1996 VF		
			Totaux	**25 000,00**	
			Solde au 31/12/2013	**25 000,00**	

الملحق رقم 05: مختلف مرتجعات على الحساب

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT

Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013

N ° de compte : 46799

Intitulé du compte : Diverses détention pour compte

Solde balance au 31/12/2013 : 5 577,46

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
			Vrt retourné Garde communale bba		
18/11/2013	1542	20	vrt retourné Naidji ahmed		2 119,82
18/11/2013	1542	20	vrt retourné benzaoui abdennour		831,73
18/11/2013	1542	20	vrt retourné chettih ali		510,78
18/11/2013	1542	20	vrt retourné benhammouda atmane		489,25
18/11/2013	1542	20	vrt retourné baitiche abdelkader		419,10
18/11/2013	1542	20	vrt retourné yaiche abdelhafid		377,56
18/11/2013	1542	20	vrt retourné gaouet farouk		278,55
18/11/2013	1542	20	vrt retourné diffallah ahmed		209,13
18/11/2013	1542	20	vrt retourné diffallah ahmed		341,54
			Totaux		**5 577,46**
			Solde au 31/12/2013		**5 577,46**

الملحق رقم 06: عمليات التأمين على الاشخاص

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT

Financiere & comptable
AGENCE : 510
BBA

Exercice : 2013

N ° de compte : 467990

Intitulé du compte : Diverses avances pour CAARAMA

Solde balance au 31/12/2013 : 1 290 560,61

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
31/12/2013		20	Production & Ristournes CAARAMA		1 290 560,61
			Totaux		1 290 560,61
			Solde au 31/12/2013		1 290 560,61

الملحق رقم 07: مصاريف مؤجلة

Fiche d'analyse de compte

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

Exercice : 2013
N ° de compte : 46722
Intitulé du compte : Débiteur REPORTER
Solde balance au 31/12/2013 : 296 994,22

DATE	PC°	JRL	Libellé	DEBIT	CREDIT
30/12/2008	1046	20	Annulation ch 0480275 Tbbal khoudir 02/101		6 470,25
12/02/2009	127	20	Annulation ch 0480370 djeddou amar 04/107		4 700,00
31/12/2009	1153	20	Annulation ch 530119 demoui fatima 94/43001		800,00
31/12/2009	1154	20	Annulation ch 5320171 allab a/ hamid 03/182		1 420,00
31/12/2009	1155	20	Annulation ch 5320318 apc zemourah 04/39		2 460,00
31/12/2009	1156	20	Annulation ch 7565579 centre universitaire 05/10		6 913,40
31/12/2009	1157	20	Annulation ch 0480365 khababa djamel d		4 700,00
31/12/2009	1158	20	Annulation ch 0480367 zitouni messaoud 05/32		4 500,00
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 5478040		3 000,00
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 5478104 mechri gaz		117 562,50
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 1564195 leghlam brahim 06/323		4 700,00
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 1564197 Leghlam hocine		4 700,00
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 1564223 aidel t		2 444,15
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 5133196 belhouchet houiteg 06/20		4 700,00
29/12/2011	1060	20	Annulation ch 5133115 abed oumessad 05/340		38 020,99
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 5133145 bouzidi messouad		38 690,48
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 8015011 sarl zouaoui		7 278,00
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 8015014		3 640,00
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 8015065 banque cetelem algerie		1 420,00
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 8015037 mezouar rabie		2 655,00
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 6727653 saa 3204 tazmalt		19 609,31
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 6727796 bouzidi messouad		2 976,19
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 7932374 meddouh habiba		3 000,00
25/11/2012	1290	20	Annulation ch 7932503 manaa kamel		500,00

31/12/2013	1780	20	Annulation ch 7932557 touati abbes 08/35		250,00
31/12/2013	1780	20	Annulation ch 7932613 abc banque 09/550		3 640,00
31/12/2013	1780	20	Annulation ch 7932688 banque baraka 09/675		3 040,00
31/12/2013	1780	20	Annulation ch 7925217 SAE bba		863,95
30/12/2014	1730	20	Annulation ch 8319337 benidir A		2 340,00
			Totaux		**296 994,22**
			Solde au 31/12/2013		**296 994,22**

الملحق رقم 08: المقاربة البنكية

	ETAT DE RAPPROCHEMENT BANCAIRE AU 31/12/2013					
L I B E L L E	C A A R		DATE	L I B E L L E	C P A	
	DEBIT	CREDIT			DEBIT	CREDIT
SOLDE Comptable	4 208 789,09			SOLDE Bancaire		2 718 107,32
			12/10/2011	ch 8319337 benidir a	2 340,00	
Virt reçu ATCI	6 466,44		16/01/2012	ch 8319562 sarl zahraoui	4 700,00	
Virt reçu ATCI	2 202,09		28/06/2012	ch 8319963 tiaiba safia	2 273,51	
Virt reçu ATCI	21 619,79		28/06/2012	ch 8319968 khelif rimel	3 213,49	
Virt reçu ATCI	43 091,80		06/09/2012	ch 5884513 brahimi	14 090,20	
Virt reçu ATCI	7 997,13		12/09/2012	ch 5884517 baraka ghardaia	14 616,36	
Virt reçu ATCI	1 911,60		06/03/2013	ch 6609382 galoul	4 500,00	
vrt reçu tc mansourah	42 515,50		06/03/2013	ch 6609383 eurl bouaziz	13 056,00	
vrt reçu cpte ccp client	5,00		07/03/2013	ch 6609384 zouaoui	4 000,00	
opposition ch 8319547		9 260,00	12/03/2013	ch 6609399 bounabi	5 850,00	
vrt reçu œuvres soc	3 000,00		07/04/2013	ch 6609484 rabia	4 700,00	
vrt reçu tw bba	40 449,35		22/05/2013	ch 7123558 bdl bba	22 938,73	
vir multi ccp/tres	84 431,20		21/08/2013	ch 7123760 bellache	25 138,83	
			25/09/2013	ch 7123726 baraka	13 560,00	
			18/11/2013	ch 6478586 alloune	1 995,00	
			11/12/2013	ch 7322346 caat 6550	25 415,61	
			15/12/2013	ch 7322363 exal cne	179 644,98	
			16/12/2013	ch 7322364 rahmouni a	25 918,65	
			16/12/2013	ch 7322369 athemani s	71 229,60	
			22/12/2013	ch huissier saadoudi & l	73 074,00	
			23/12/2013	ch 7322388 algerie poste	166 978,47	
			23/12/2013	ch 7322392 université	12 365,40	
			25/12/2013	esc ch agb 9742332 Upac		1 100 000,00
			26/12/2013	ch 7322399 tabbakh	10 650,00	
			26/12/2013	ch 7322402 ptt bba	7 500,00	
			31/12/2013	ch 7322406 epsp	599 500,00	
			31/12/2013	esc ch natxis 0011469manbaa ghozlane		1 696 606,21
			31/12/2013	esc ch cpa 9137900 embag		247 754,29
T O T A L	**4 462 478,99**	**9 260,00**		T O T A L	1 309 248,83	5 762 467,82
S O L D E		**4 453 218,99**	**0.00**	S O L D E	**4 453 218,99**	

الملحق رقم 09: قائمة العملاء والتدني

C,A,A,R
UNITE DE CONSTANTINE
D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

CANEVAS N 04 ETAT DES CREANCES & PROVISION PAR ANNEES

ANNEE	CREANCES TTC	CREANCES HT	PROVISIONS	TAUX
2013	7 563 615,45	6 454 025,23	1 912 714,03	0%-30%
2012	600 610,35	480 931,95	288 559,16	60%
2011	884 548,37	713 100,97	570 480,78	80%
2010	2 780,60	2 263,75	2 263,75	100%
2009	76 485,15	62 849,47	62 849,47	100%
2008	1 835 712,42	1 485 495,20	1 485 495,20	100%
2007	2 539 907,11	2 104 429,39	2 104 429,39	100%
2006	156 666,74	104 558,95	104 558,95	100%
2005	170 383,97	143 231,32	143 231,32	100%
2004	183 072,52	144 625,94	144 625,94	100%
2003	25 417,02	21 472,05	21 472,05	100%
2002	-	-	-	
2001	-	-	-	
2000	-	-	-	
1999et ANTS	3 187,79	2 408,92	2 408,92	100%
TL	**14 042 387,49**	**11 719 393,14**	**6 843 088,96**	

الملحق رقم 10: قائمة الشيكات المرفوضة

D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

CANEVAS N 06 Listing Des Chèques Rejets
(non encor réglé)

Agence	Assure	Banque	N° chèque	date chèque	date remise	date rejet	motif rejet	montant chèque	Obs
510	EPSP MANSOURA	BDI	294216	18/01/2012		03/07/2012	provision insufissante	3908,41	-

الملحق رقم 11: قائمة الشيكات القابلة للتحصيل

D E P A R T E M E NT
Financiere & comptable
AGENCE : 510 BBA

CANEVAS N 07 TABLEAU DES CHEQUES REMIS A L'ENCAISSEMENT 31/12/2013
(non encor crédité)

Agence	Assure	Banque	N° chèque	date chèque	date remise	montant chèque	Obs
510	SARL UPAC	AGB	9742332	25/12/2013	25/12/2023	1 100 000,00	
510	SARL MANBA GHOZLANE	Natix	0011469	31/12/2013	31/12/2013	1 696 606,21	
510	EMBAG	CPA	9137900	31/12/2013	31/12/2013	247 754,29	

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
ملخص	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين	
المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة والدراسات السابقة	**6**
المطلب الأول: عموميات حول التدقيق	6
المطلب الثاني: الإطار النظري للتأمين	13
المطلب الثالث: معايير التدقيق	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**25**
المطلب الأول: الرسائل الجامعية المحلية	25
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للتدقيق المحاسبي في شركات التأمين	
المبحث الاول: تعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	32
المطلب الأول: تاريخ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	32
المطلب الثاني: نشاط الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	33

المطلب الثالث: المجال الجغرافي	34
المطلب الرابع: التطور الرئيسي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	34
المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي للشركة والوحدة الجهوية	38
المبحث الثاني: دراسة حالة	**41**
المطلب الأول: ميثاق التدقيق المحاسبي لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين	41
المطلب الثاني: إجراءات تسيير المحاسبي والمالي لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	44
المطلب الثالث: تسيير الخزينة وتحويل رؤوس الأموال	49
المطلب الرابع: تقرير المدقق	50
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	73
قائمة المراجع	76
الملاحق	80
فهرس المحتويات	91

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور التدفيق في شركات التأمين، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراستنا للتدقيق في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التدقيق عملية مبنية على نهج فكري والحكم المهني الأخير ضروري لإبداء رأي المدقق إتجاه الشركة ومن الضروري عليه إتباع الطريقة المناسبة والأمر متروك له في اختيار الطريقة الأنسب التي تمكنه من إبداء رأيه، ولايمكن للمدقق مراقبة جميع معاملات الشركة لذلك وجب عليه استخدام تقنية العينة وإخضاعها للفحص والرقابة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، تأمين، توصيات، رقابة.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance and rôle of the flow in insurance companies, and for this, the analytical descriptive approach was relied on, through our study of the audit of the Algerian insurance and reinsurance company, the study has reached several results, the most important of which are: the audit is a process based on an intellectual approach and the last professional judgment is necessary to express the auditor's opinion in the direction of the company, and it is necessary for him to follow the appropriate method and it is up to him to choose the most appropriate method that enables him to express his opinion, and the auditor cannot monitor all the transactions of the company, so he had to use the sample technique and subject it to for examination and control.

Keywords: audit, insurance, recommendations, control.